الملتقى الدولي المشترك مع جامعة الزيتونة بعنوان "الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد العلمي" أيام 25 و26 و27 نوفمبر

"الأسباب العِلمية والموضوعية لعُلو مرتبة صحيح البخاري، وحدود نقد أحاديثه، وشروط المتكلم فيها"

إعداد الأستاذ: د. نورالدين بن محمَّد تومي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، مخبر الدِّراسات القرآنية والسنة النَّبوية

البريد الالكتروني: touminour21@hotmail.fr

الملخص: يعالج هذا البحث مسألة دقيقة متعلِّقة بأصحِّ كتابٍ بعد كتابِ الله، وهي البرهنة على هذه المرتبة وإثبات هذه المنزلة علميا وموضوعيا، بذكر الأسباب العلمية والموضوعية لعلوِّ مرتبة صحيح البخاري ووصوله إلى هذه المنزلة، كما تطرَّق البحث إلى بيان حدود نقد أحاديث البخاري وشروط النَّاقد لها، ولذلك كانت إشكالية البحث: ما هي الأسباب العِلمية والموضوعية لعُلو مرتبة صحيح البخاري، وحدود نقد أحاديثه، وشروط المتكلم فيها؟ والهدف الأساس من البحث هو البرهنة على أن وصول صحيح البخاري إلى هذه المرتبة لم يكن حكما اعتباطيا، بل كان لأسباب علمية وموضوعية مُقنعة، وتظهر أهمية هذا البحث في كونه وسيلة للبرهان على هذا الهدف الأساس، وإثبات صحة طرحِ إشكاليته، ومن أهمِّ النتائج التي توصل إليها البحث: أنَّ علو مرتبة صحيح البخاري كانت لأسباب علمية وموضوعية مُقنعة، من تلك الأسباب: كون الإمام البخاري من أئمَّةِ النَّقد الكبار الذين كانت لهم إحاطة بدقائق علم نقد الحديث، وكون الإمام البخاريّ عاش في العصر الذَّهبي للنَّقد، واشتراط البخاري لأعلى مراتب الصِّحة في الأحاديث، واستحسان أئمَّة النَّقد في زمانه لأحاديث كتابه، ومن أهمِّ الأسباب الموجبة لذلك، إجماع الأئمَّة والعلماء على صِحَّةِ ما في كتاب البخاري في الجملة، وتلقي الأمَّة لأحاديثه بالقبول إلا أحرفا يسيرة مما انتقد عليه، وأنَّه لا يجوز لأحد كائنا من كان انتقاد الأحاديث التي لم ينتقدها أحد من العلماء، ويجوز لمن كانت له الأهلية الكاملة أن يتكلم على الأحاديث المنتقدة لا غير.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، الأسباب العلمية والموضوعية، نقد، شروط الناقد.

Summary: This research addresses a delicate issue related to the most authentic book after the Book of Allah, the Exalted, which is the proof of this rank and the confirmation of this status scientifically and objectively, by mentioning the scientific and objective reasons for the high status of Sahih al-Bukhari and its attainment of this status. The research also touched upon clarifying the limits of criticizing al-Bukhari's hadiths and the conditions of the critic. Therefore, the research problem was: What are the scientific and objective reasons for the high status of Sahih al-Bukhari, the limits of criticizing its hadiths, and the conditions of the critic in them? The main objective of the research is to demonstrate that Sahih al-Bukhari's attainment of this status was not an arbitrary judgment, but rather was for convincing scientific and objective reasons. The importance of this research appears in that it is a means of demonstrating this basic objective and proving the validity of its problematic presentation. Among the most important results reached by the research: that the high status of Sahih al-Bukhari was for convincing scientific and objective reasons, including: the fact that Imam al-Bukhari was one of the great imams of criticism who had a comprehensive understanding of the intricacies of the science of hadith criticism, the fact that Imam al-Bukhari lived in the golden age of criticism, al-Bukhari's requirement of the highest levels of authenticity in hadiths, and the approval of the imams of criticism in his time for the hadiths in his book. Among the most

important reasons for this are the consensus of the imams and scholars on the authenticity of what is in al-Bukhari's book in general, and the nation's acceptance of his hadiths with the exception of a few letters of what was criticized for it, and that it is not permissible for anyone, whoever he may be, to criticize hadiths that he did not criticize. One of the scholars, and it is permissible for anyone with full legal capacity to speak only about the criticized hadiths.

Keywords: Sahih al-Bukhari, scientific and objective reasons, criticism, critic's conditions.

مقدمة: يعتبر كتابُ "الجامع الصَّحيح" للإمام البخاري أرقى ما وصل إليه العملُ البشريُّ في خدمة السُّنَّةِ النَّبوية، وهو بإجماعِ العُلماء وأئمَّة الإسلام أصحُّ كتابٍ بعد كتابِ اللهY، وما زالت الأمَّةُ جمعاء شرُقها وغرُبها تحتفي به، وتعتني بمضمونه، وتوقِّرُ أحاديثَه، منذ عصر مؤلِّفِه إلى الآن، حتى حصل له هذا القبول الذي لم يُعرف لكتابٍ بعد كتاب اللهY.

لكن أبى ذلك جماعةٌ من المخذولين وطائفةٌ من المتفيقهين، فقد نشأت نابتةٌ من بني جلدتنا ويتكلَّمون بألسنتنا قد ارتموا في أحضانِ المستشرقين ورضعوا من ضروع الغربيين وغُسلت أدمغتُهم في دهاليز الاستشراق، قد ورِثُوا عن المستشرقين علومَهم وأخذوا عن التَّغريبيين مناهجَهم وسخَّروا أنفسهم للطَّعن في الدِّين وأصوله وثوابته، فتسلقوا أسوارَ الشُّبهات وتمسَّكوا بقواعد الفلسفات، وحملوا معاولَ الهدم وفؤوسَ القصم، في جهلٍ بقواعد علوم الإسلام، فَقَدِمُوا على ما قدَمَ عليه القوم–المستشرقين–من الطَّعن في الدين وخصوصا ما كان منه في سُنَّة سيد المرسلين، وقد سمَّوا أنفسهم بالحداثيين، اتخذوا الطعن في السُّنَّة منهجًا لهم.

وكان أكثرُ كتبِ ومصادرِ السُّنَّة هجومًا من هؤلاء صحيحُ الإمام البخاري، فهجومُ الحداثيين على الصَّحيحين عموما وصحيح البخاري على وجه الخصوص لا يساويه بل ولا يقاربُه هجوم على بقية كتب السُّنَّة.

ومقصود هؤلاء من الطَّعن في صحيح البخاري واضح لكلِّ ذي لبٍّ مهما ادَّعوْا الموضوعية، فمقصدهم هو الطَّعن في أصحِّ كتابٍ بعد كتابِ اللهY، فإذا تصدَّوا للطَّعن فيه وشوَّشوا على عقول كثيرٍ من النَّاس ممن ينتسب للإسلام وخصوصا ما يعرف بالطبقة المثقفة، فسيكون بعد ذلك الطَّعن في بقية كتب السَّنة أمرا ميسورا، لأنَّه إذا شُكِّكَ في أصحِّ كُتبِ السُّنَّةِ وطُعِنَ في كثيرٍ من أحاديثه بدعوى أو بأخرى، فمعناه أنَّ ما هو دونه في القوَّة سيكون هباءً منثورا.

لكن ممَّا لا يعلمه هؤلاء–وهم أبعد النَّاس عن منهج المحدثين النَّقدي–أنَّ عُلُوَ مرتبةِ صحيح البخاري لم تكن لسواد عيون البخاري، ولا لجنس البخاري أو لعرقه أو لبلده، كما أنَّه ما كان لأئمَّةِ الإسلام وعلمائه أن يداهنوا البخاري أو يحابوه ويتحيَّزوا له، وهم أشدُّ النَّاس اتصافا بالموضوعية والنَّصيحة للدِّين، بل إنَّ علوَ مرتبته كانت لأسبابٍ علمية وموضوعية جعلته في أعلى هرم السُّنَّة ويتربع على عرش كُتُبِها، جعلت العلماء يذعنون له ويسلمون لإتقانه.

ومع ذلك، فمهما بلغ العمل البشري من الكمال ومهما حُرص فيه على الإتقان إلا أنَّ الوهم والخطأ والسَّهو والغلطَ، يطرأ على عمل بني الإنسان، وأبى الله إلا أن تكون العصمة لكتابه، فقد وُجِدَتْ بعضُ الهنات في عمل الإمام البخاري انتقد العلماء بعض مواضعِه، وهي يسيرة تُعد على الأصابع، وكفى بالمرء نبلا أن تُعَدَّ معائِبُه، ومن عَدْلِ عُلَماءِ الإسلام أنَّهم اتَّفقوا على علو مرتبة صحيح البخاري ورفعة مكانته وصحَّة أحاديثه في الغالب الأكثر، إلا أنَّهم في الوقت نفسه قالوا إنَّ فيه أحرفا يسيرة مما يمكن الأخذ فيها والرَّد، فاستثنوا أحرفا يسيرة من الإجماع

الحاصل على صحة أحاديثه.

ومن هذا المنطلق أردتُ أن أتعرَّض في هذه المداخلة المقدَّمة للمؤتمر ضمن المحور الخامس منه إلى الأسباب العلمية والموضوعية التي جعلت صحيح الإمام البخاري في تلك المرتبة العليَّة والمكانة الرَّفيعة، ثمَّ أتْبِعُها بالتَّنبيه على مسألتين مهمتين بهما يكتمل الحكم على مكانة هذا الكتاب بإنصافٍ ويعطى حقُّة الوسط دون شططٍ وتقصير أو إفراط وتفريط: وهاتان المسألتان هما: ما هي حدود نقد صحيح البخاري؟ أي ما هو المجال الذي يجوز للمُتمكِّن أن ينقد فيه أحاديث صحيح البخاري؟ والمسألة الثَّانية: ما هي شروط المتكلم في أحاديث البخاري المنتقدة؟ وأحسب أنَّ بمعالجة هاتين المسألة تبعًا لصلب الموضوع نُنْزِل صحيح الإمام البخاري منزلته التي أنزلها اللهY، ولذلك جاء عنوان البحث وإشكالية متضمنة لهذه العناصر الثَّلاثة.

أمَّا عنوانه فهو: "الأسباب العِلمية والموضوعية لعُلو مرتبة صحيح البخاري، وحدود نقد أحاديثه، وشروط المتكلم فيها".

وأمَّا إشكالية البحث فهي: ما هي الأسباب العِلمية والموضوعية التي أدَّت إلى عُلو مرتبة صحيح البخاري، وهل معنى ذلك أنَّ هذا الكتاب ليس فيه بعض النقص إن صحَّ التعبير؟ فإذا وجد، ما هي يا ترى تلك الهفوات، وما هي الحدود التي يجوز للباحث المتمكن أن يخوض فيها بالنِّسبة لنقد أحاديث صحيح البخاري؟ ثم بعد ذلك ما هي شروط المتكلم في الأحاديث المنتقدة؟

أهميَّةُ البحث: تظهر أهميَّة البحث في كونه متعلِّقا بمسألة دقيقةٍ مهمَّة غاب تفصيلها على كثيرٍ من طلبة العلم فضلا عن المستشرقين والحداثيين، وهي لماذا كان صحيح البخاري بهذه المرتبة، وما ميزته التي ميَّزته عن بقية كتب السُّنَّة؟ كما تظهر أهميَّة هذا البحث في كونه وسيلة للبرهان على أهداف البحث وإثبات صحة طرحِه وإشكاليته.

أهداف البحث: يصبو البحث إلى تحقيقٍ جملة من الأهداف من أهمِّها:

-البرهنة على أن وصول صحيح البخاري إلى هذه المرتبة حتى أصبح أصحَّ كتابٍ بعد كتاب اللهY ليس أمرا عشوائيا ولا اعتباطيا، بل كان لأسباب علمية وموضوعية مقنعة.

-الكشف عن جانبٍ من جوانب جهود المحدِّثين في حفظ السُّنَّة وتدوينها وتصنيفها وتنقيتها من كلِّ دخيل.

الدِّراسات السَّابقة: لم أقف على بحثٍ بهذا العنوان في هذا الباب، ولا كتابٍ ذكر فيه جميعُ الأسباب، لكن قد ذكرت الأسباب مفرقة في كتب المصطلح وعلوم الحديث وبعض الدِّراسات المعاصرة.

خطَّة البحث: وللجواب على إشكالية البحث قسَّمت البحث إلى ثلاثة مبحثين:

المبحث الأوَّل: الأسباب العِلمية والموضوعية لعُلو مرتبة صحيح البخاري.

المبحث الثَّاني: حدود نقد أحاديث صحيح البخاري وشروط المتكلم فيها.

المطلب الأوَّل: حدود نقد أحاديث صحيح البخاري

المطلب الثَّاني: شروط المتكلم في أحاديث البخاري المنتقدة.

المبحث الأوَّل: الأسباب العِلمية والموضوعية لعُلو مرتبة صحيح البخاري. تقدَّم التَّنبيه أنَّ علوَ مرتبةِ أحاديث صحيح البخاري عند العلماء لم تكن لأجلِ شخص البخاري، وما كان الثَّناء على أحاديث كتابه محاباة له أو تحيُّزًا لجنابه، وما كانت المكانة التي تبوأتها أحاديثه حكما اعتباطيا أو عشوائيا، كما أنَّه ما كان لأئمَّةِ الإسلام وعلمائه أن يداهنوا البخاري أو يحابوه ويتحيَّزوا له أو يقلِّدوه وهم أشدُّ النَّاس اتِّصافا بالموضوعية والنَّصيحة للدِّين، بل إنَّ علوَ مرتبتها كانت لأسبابٍ علمية وموضوعية جعلته في أعلى هرم كتب السُّنَّة.

وسنتناول في هذا المبحث بإذن اللهY تلك الأسباب التي جعلت أحاديث البخاري تتبوأ هذه المكانة وتصل إلى هذه المنزلة.

السَّبب الأوَّل: كون الإمام البخاري من أئمَّةِ النَّقد الكبار الذين كانت لهم إحاطة بدقائق علم نقد الحديث ومعرفة بصحيحه من سقيمه. والمقصود بهذا السَّبب أنَّ الإمامَ البخاريَّ له الأهلية الكاملة للنَّقد، فقد وصل فيه إلى مرتبةٍ عليَّة ومنزلة مرتفعة، بل كان في القمَّة والذِّروة، وكان ذا معرفة بدقائق علم النَّقد وخبايا الرِّوايات، ما مكنَّه من تمييز صحيح الرِّوايات من سقيمها، فاللهY رزَقَ البخاريَّ هذا العلم وهيَّأه لخدمة سنَّةِ النَّبيِّρ وتصنيفِ أصحِّ كتاب بعد كتاب اللهY.

والمتأمِّل في سيرة الإمام البخاري يجزم أنَّ الرَّجل قد وصل حقًّا إلى ذروة النَّقد وأصبح من الأئمَّة الكبار الذين لا يُشَقُّ لهم في هذا الميدان غُبار، وأنَّ اللهY خلقه لهذا الأمر، وليس هذا مجازفة ولا ضربا من الخيال ولا شيئا من الأساطير كما يدَّعيه البعض، بل هذا واقعُ الحال، وهو ليس بالمعصوم لكن هذه هي منزلته التي أنزله اللهY.

وسنضرب لهذا الأمر أمثلة، ونذكر نُتَفا من سيرة هذا الإمام وأخباره وأقوال الأئمَّة فيه، تدلل على إثبات هذه المنزلة، وتثبيت هذه المرتبة.

كان الإمام البخاري فريدَ عصره في طلب علم الحديث ومعرفة خباياه والاطِّلاع على دقائقه والتَّمكُّن من مسائله، والمتأمل في سيرة هذا الرَّجل يرى كيف أنَّ اللهY هيَّأه لأمرٍ عظيم سيقوم به، حيث توفرت فيه شروط أهلية النقد، وهيئت له أسباب إتقانه وظروف التَّمكُّن فيه.

ظهرت عليه النَّباغة والفطنة في صغره، فقد بلغ النَّباهة في سنٍّ مبكرة وحفظ القرآن وكثيرا من الأحاديث وأشعارَ وأحوال العرب في بلدته وهو صغير، وقصته المعروفة مع شيخه الدَّاخلي تدلُّ على نبوغه ومعرفته من الصِّغر، قال أبو جعفر الورَّاق: "قلت لأبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمركِ في طلب الحديث؟ قَالَ: ألهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكتَّاب، قَالَ: وكم أتي عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت اختلف إلى الدَّاخلي وغيرِه، وَقَالَ يوما: فيما كان يقرأ للنَّاس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت هو الزبير بن عدي بن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم

كتابه فقال صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال ابن إحدى عشرة"[1]، وقال أبو جعفر الورَّاق كذلك: "سمعت سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمَّد بن سلام البيكندي، فقال لي: لو جئت قبل لرأيت **صبيًّا** يحفظ سبعين ألف حديث، قَالَ: فخرجت في طلبه حتى لقيته، فقلت: أنت الذي تقول أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قَالَ: نعم، وأكثر منه، ولا أجيئك بحديث من الصَّحابة أو التَّابعين إلا عرفتُ مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثا من حديث الصَّحابة أو التَّابعين إلا ولي في ذلك أصل، أحفظ حفظا عن كتاب الله وسنة رَسُول اللَّهِρ"[2].

وحفظ كتبَ أهلِ الحديث وأهلِ الرأي وهو في سنٍّ صغيرة، قال البخاري: "فلمَّا طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء-يعني أصحاب الرأي-"[3]، بل وقد ألَّف كتابه "التَّاريخ الكبير" الذي يعتبر أعجوبة في ذلك الوقت[4] وهو لم يكمل العشرين سنة، قال البخاري: "فلما طعنت في ثمان عشرة جعلتُ أصنف فضائل الصَّحابة والتَّابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنَّفتُ «كتاب التَّاريخ» إذ ذاك عند قبر الرَّسولρ في الليالي المقمرة، وَقَالَ: قلَّ اسم في «التاريخ» إلا وله عندي قصَّة، إلا أنِّي كرهت تطويل الكتاب"[5].

ورحل رحمه الله تعالى وهو صغيرٌ واستمرت رحلته، وداوم عليها في أغلب عُمره، رحل في البلدان ودخل أمصار العلم والحديث في وقته، يتتبَّع الرِّوايات، ويكتب عن الشُّيوخ وينتخب، ويحفظ الأوجه، وينتقي ويُناظر ويذاكر، مع حضور ذهن وقلب، ومعرفةٍ وفهم، وعلم وفقه، فدخل الحجاز والعراق والشَّام ومصر وخراسان وما وراء النَّهر، وتردَّد على مدنٍ من هذه الأمصار مرارا، واستوطن أغلبها، دخل البصرة مرات، وأتى بغداد ثمان مرات، وبقي في الحجاز سنين، لقي الكبار في هذه الأمصار، وتهيأ له من الشُّيوخ ما لم يتهيأ لأقرانِه، فأخذ عن المكيِّ بن إبراهيم وأبي عاصم النَّبيل ومحمَّد بن عبد الله الأنصاري، وهؤلاء شيوخه في الثُّلاثيات، وأخذ عن عبدان المروزي، وقتيبة بن سعيد، والفريابي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وسليمان بن حرب، وأبي سلمة التَّبوذكي، وعفان بن مسلم، وأبي الوليد الطيالسي، وعلي بن المديني وبه تأثر وتخرَّج عليه، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب، ومحمَّد بن بشار، ومسدَّد بن مسرهد، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التِّنيسي، ومحمود بن غيلان، وغيرهم كثير.

كان الإمام البخاري مُكبًّا على كتابة العلم لا يشغله عنه شيء، ذا همَّة عالية ونَهمٍ كبير فيه، حسن الطلب فيه، وقد تميز بذلك بين أقرانه، كأنَّه خُلق لهذا الأمر، قال هانئ بن النَّضر: "كنا عند محمَّد بن يوسف-يعني: الفريابي-

---

[1] - تاريخ بغداد(7/2)، هداية الساري(ص 50)، وهدي الساري(ص 479).

[2] - تاريخ بغداد(24/2).

[3] - تاريخ بغداد(7/2)، سير أعلام النبلاء(393/12)، هداية الساري(ص 51)، هدي الساري(ص 479).

[4] – ينظر: تاريخ بغداد(8/2)، وسير أعلام النبلاء(403/12).

[5] - تاريخ بغداد(7/2)، سير أعلام النبلاء(400/12)، هداية الساري(ص 51)، هدي الساري(ص 479). الفرصاد قيل هو التوت.

بالشَّام، وكنَّا نتنزه فعل الشباب في أكل الفرصاد[6] ونحوه، وكان محمَّد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويُكِبُّ على العلم"[7]، وقال الورَّاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: كان شيخ يمر بنا في مجلس الدَّاخلي، فأخبره بالأحاديث الصَّحيحة مما يعرض عليَّ، وأخبره بقولهم، فإذا هو يقول لي يوما: يا أبا عبد الله، رئيسنا في أبو جاد، وقال: بلغني أنَّ أبا عبد الله شرب دواء الحفظ يقال له: بلاذر، فقلت له يوما خلوة: هل من دواء يشربه الرجل، فينتفع به للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثمَّ أقبل عليَّ، وقال: لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نهمة الرَّجل، ومداومة النَّظر"[8]، وقال الدارمي: "لم يكن يُشْبِهُ طلب محمَّد للحديث طلبنا، كان إذا نظر في حديثِ رجلٍ أنزفه"[9]، وقال الدُّوري: "ما رأيت أحدًا يحسن طلب الحديث مثل محمَّد بن إسماعيل، كان لا يدع أصلا ولا فرعا إلا قلعه"[10].

وبقي البخاريُّ في الحرص على علم نقد الحديث والنَّهم فيه، يطلبه في ليله ونهاره وحِلِّهِ وترحاله، حتى حصَّل من الْمرويات أمرا عظيما، وحفظ من الأسانيد أمرا جليلا، وأصبح حافظا مبرزا ومتقنا متميِّزا، قال عن نفسه: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح»[11]، وقال عليُّ بنُ الحسين البيكندي: "قدم علينا محمَّدُ بنُ إسماعيل، فاجتمعنا عنده ولم يكن يتخلَّف عنه من المشايخ أحد، فتذاكرنا عنده، فقال رجلٌ من أصحابنا-أراه حامد بن حفص-: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي، قَالَ فقال محمد بن إسماعيل: أو تعجب من هذا؟ لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف حديث من كتابه، وإنَّما عَني به نفسه"[12]، وقال البخاري أيضا: «صنَّفْتُ كتابي «**الصحاح**» بستِّ عشرة سنة، خرَّجْتُه من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله Y»[13]، حتَّى قيل لشِدَّةِ حفظه وكثرة روايته: إنَّ حديثا لا يعرفه محمَّد بن إسماعيل فليس بحديث، قال الفلاس: "حديثٌ لا يعرفه محمَّدُ بنُ إسماعيل ليس بحديث"[14]، وأصبح الإمام البخاري يَتَتَبَّعُ أحاديث الشيوخ فيكتبها حديثا حديثا، ثمَّ يحفظها حفظًا، قال البخاري: "كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[15]، وقال محمَّدُ بنُ أبي حاتم الوراق: "سئل محمَّدُ بنُ إسماعيل عن خبرٍ حديث، فقال: يا أبا فلان، تراني أُدَلِّس؟ تركتُ أنَا عشرة آلاف حديث

---

[6] – الفرصاد قيل هو التوت.

[7] – سير أعلام النبلاء(405/12)، هداية الساري(ص 55).

[8] – سير أعلام النبلاء(406/12).

[9] – سير أعلام النبلاء(427/12).

[10] – سير أعلام النبلاء(406/12)، هداية الساري(ص 55).

[11] – الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(962/3).

[12] – تاريخ بغداد(25/2)، سير أعلام النبلاء(416/12).

[13] – الجامع للخطيب(185/2).

[14]– تاريخ بغداد (18/2)، وسير أعلام النبلاء(420/12)، هداية الساري(ص 87).

[15] – سير أعلام النبلاء(407/12)، تاريخ بغداد(11/2)، هداية الساري(ص 54)، وليس في الأخيرين زيادة: "عن كلِّ واحد منهم عشرة آلاف وأكثر".

لرجلٍ لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر"[16].

لكن الحفظ وحده لا يكفي ولا يجعل صاحبه ناقدًا، بل لقد فتَّش الإمام البخاري وغيره من الجهابذة عن كلِّ ما يتعلق بتلك المحفوظات والرِّوايات من الأحوال التي تروى بها، ومن الأوجه التي يحتمل أن تكون عليها، فاطلع على خفايا الرِّوايات وعرف دقيق النَّقد، واكتشف خفيَّ العلل وعَلِم أين يكمن الخلل، فعرف بذلك صواب الرِّواية وخَطئها، وحفظ صحيحها من سقيمها، قُرِءَ عليه حَدِيثُ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّρ قَالَ: "كَفَّارَةُ الْمَجْلِسِ وَاللَّغْوِ إِذَا قَامَ الْعَبْدُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ فَقَالَ لَهُ الإمام مُسْلِمٌ: "فِي الدُّنْيَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سُهَيْلٍ يُعْرَفُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثٌ فِي الدُّنْيَا؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ، قَالَ مُسْلِمٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَارْتَعَدَ، أَخْبَرَنِي بِهِ؟ قَالَ: اسْتُرْ مَا سَتَرَ اللَّهُ، هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ رُوِيَ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلْقُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَأَلَحَّ عَلَيْهِ وَقَبَّلَ رَأْسَهُ وَكَادَ أَنْ يَبْكِيَ، فَقَالَ: اكْتُبْ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِρ: «كَفَّارَةُ الْمَجْلِسِ»، فَقَالَ لَهُ مُسْلِمٌ: لَا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِثْلُكَ"[17].

فكان الإمام البخاري من أعلم خلق الله بالحديث وعلله، يقول إمام الأئمَّة محمَّد بن إسحاق بن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السَّماء أحفظ لحديث رسول اللهρ ولا أعرف به من محمَّد بن إسماعيل البخاري"[18]. قال محمَّد بن طاهر المقدسي معلِّقا على كلمة ابن خزيمة: "وحسبك بإمام الأئمَّة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمَّة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه، فإنَّ المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقَدَّمُوْه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن"[19]، وقال عَبْد الله بْن عَبْد الرَّحْمَن الدارمي: "قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراقين، فما رأيت فيهم أجمع من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"[20]، وقال محمَّدُ بنُ أبي حاتم الوراق: "سمعت إبراهيم الخواص، مستملي صدقة، يقول: رأيت أبا زرعة كالصبيِّ جالسا بين يدي محمَّد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث"[21]، وقال الحاكم: "سمعت محمَّد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت أبي يقول: رأيت مسلمَ بنَ الحجَّاج بين يديْ البخاري يسأله سؤال الصَّبيِّ"[22]، وقال أبو عيسى التَّرمذي وهو من تلاميذه: "وَلَمْ

---

[16] – تاريخ بغداد(25/2)، هداية الساري(ص 73–74) وفيه تصرف مخل في الهداية.

[17] – الإرشاد(959/3–961)، وتاريخ بغداد(28/2)، وأخرج القصة الحاكم معرفة علوم الحديث(ص 113–114) بسياق مغاير لهذا، وفي روايته بعض ما لا يستقيم، وينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(718/2–721).

[18] – تاريخ دمشق(65/52).

[19] – تهذيب الأسماء واللغات للنووي(70/1).

[20] – تاريخ بغداد(28/2)، وسير أعلام النبلاء(432/12)، هداية الساري(ص 94).

[21] – سير أعلام النبلاء(407/12).

[22] – سير أعلام النبلاء(432/12).

أَرَ أَحَدًا بِالْعِرَاقِ وَلَا بِخُرَاسَانَ فِي مَعْنَى الْعِلَلِ وَالتَّارِيخِ وَمَعْرِفَةِ الْأَسَانِيدِ كَبِيرَ أَحَدٍ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ"[23].

فجمع الإمام بين الحفظ والمعرفة، وهذا الذي أوصله إلى مرتبة النَّقد حقا وجعله إماما فيه صدقا، بل أصبح فريدَ عصره ووحيدَ دهره في هذا العلم، قال الحازمي: "أمَّا البخاري فكان وحيد دهره وقريع عصره إتقانا وانتقادا وبحثا وسبرا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب"[24].

وقد بالغ البخاري في الاهتمام بالنَّقد وبمعرفة الأوهام والأخطاء وبمعرفة كل ما يتعلق بالرِّوايات حتى أصبح إماما لا يُبارى وناقدا لا يجارى وجهبذا لا يوازى وفارسا قلَّ فرسانُه، وقد تخرَّج عن إمام العلل عليِّ بن المديني، وكان يُجِلُّه ويعترف بفضله، ولَمَّا قيل له: "ما تشتهي؟ قَالَ: اشتهي أن أقدم العراق، وعلي بْن عَبْد اللَّه حي، فأجالسه"[25] أي مرَّة أخرى، ومع ذلك كان يُغْرِبُ عنه أحيانا، قال البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند عليِّ ابن المديني، وربما كنت أُغْرِبُ عليه"[26]، دان له كبارُ الأئمة وجهابذة النقاد من شيوخه، واعترفوا بعلمه ومعرفته، ورجعوا إليه في بعض أموره، قال أبو بكر المديني قال: "كنَّا يومًا بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، ومحمَّدُ بنُ إسماعيل حاضرٌ في المجلس، فمرَّ إسحاق بحديثٍ من أحاديث النَّبيِّρ، وكان دون صاحب النَّبيِّρ عطاء الكيخاراني، فَقَالَ له إسحاق: يا أبا عَبْد اللَّهِ أيش كيخاران؟ قَالَ: قريةٌ باليمن كان معاوية بنُ أبي سفيان بعث هذا الرَّجل مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّρ إِلَى اليمن فسمع منه عطاء حديثين، فَقَالَ له إسحاق: يا أبا عَبْد اللَّهِ كأنَّك قد شهدت القوم"[27]، وقال البخاري: "كان عليُّ بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنت أذكر له محمَّدَ بنَ سلام، فلا يعرفه، إلى أن قَالَ لي يوما: يا أبا عبد اللَّه كل من أثنيت عليه فهو عندنا الرِّضا"[28]، بل كان شيوخه يهابونه فضلا عن أقرانه لعلمهم بمعرفته ونقده، قال إبراهيم بن محمد بن سلام: "إنَّ الرتوت[29] من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجَّاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعدني، والحسن الخلال بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمَّد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء، كانوا يهابون محمَّد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر"[30]، وقال فتحُ بنُ نوح: "أتيتُ عليَّ بنَ المديني، فرأيت محمّدَ بنَ إسماعيل جالسا عن يمينه، وكان إذا حدَّثَ التفت إليه كأنَّه يهابه"[31]، وقال أحمد بن نصر الخفَّاف: "لو دخل محمد بن إسماعيل البخاري من هذا الباب لملئت منه رعبا"[32].

---

[23] – العلل الذي في الجامع(229/6 طبعة بشار).

[24] – شروط الأئمة الخمسة ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث(ص 183).

[25] – المجروحين(53/1)، وتاريخ بغداد(461/11).

[26] – تاريخ بغداد(17/2)، سير أعلام النبلاء(411/12)، هداية الساري(ص 85).

[27] – تاريخ بغداد(8/2)، وسير أعلام النبلاء(415/12)، هداية الساري(ص 85).

[28] – تاريخ بغداد(17/2)، هداية الساري(ص 86).

[29] – الرتوت: الرؤساء، ينظر: هداية الساري لابن حجر(ص 82).

[30] – سير أعلام النبلاء(425/12)، هداية الساري(ص 82).

[31] – تاريخ بغداد(18/2)، هداية الساري(ص 86).

[32] – تاريخ بغداد(27/2)، تاريخ دمشق(87/52)، هداية الساري(ص 98).

وقد حرص العلماء والأئمَّة على أن يُغْرِبُوا عن البخاري ويتفرَّدُوا عنه فلم يتمكنُّوا من ذلك وأعياهم أن يجدوا له حديثا لا يعرفه، بل هو من كان يغرب عليهم، قال أبو بكر محمَّد بن حريث: "سمعت الفضل بن العباس الرَّازي- وسألته فقلت: أيهما أحفظ أبو زرعة أم محمَّد بن إسماعيل؟ فقال: لم أكن التقيت مع محمد بن إسماعيل، فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد، قَالَ: فرجعت معه مرحلة، قَالَ وجهدت الجهد على أن أجيء بحديث لا يعرفه فما أمكنني، قَالَ: وأنا أُغْرِبُ على أبي زرعة عدَد شعره"[33]، وقال إبراهيمُ بنُ محمد بن سلام: "حضرتُ أبا بكر بن أبي شيبة، فرأيت رجلا يقول في مجلسه: ناظر أبو بكر أبا عبد الله في أحاديث سفيان، فعرف كلها، ثمَّ أقبل محمَّد عليه، فأغرب عليه مائتي حديث، فكان أبو بكر بعد ذلك يقول: ذاك الفتى البازل-والبازل الجمل المسن-إلا أنه يريد ها هنا البصير بالعلم، الشجاع"[34]، بل كان يجتمع عليه الجماعة من أهل المعرفة لهذا الشَّأن ليُعْجِزُوه بمحاولة الإغراب عليه، لعِلْمِهم بمعرفته وحفظه وتقدُّمه في هذا الشَّأن، قال البخاري: "ذاكرني أصحابُ عمرو بن عليٍّ الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسرُّوا بذلك، وساروا إلى عمرو ابن علي، فقالوا له ذاكرنا محمد بن إسماعيل البخاريّ بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو ابن علي: حديثٌ لا يعرفه محمَّدُ بن إسماعيل ليس بحديث"[35]، بل بلغ من حرص العلماء على الاهتمام بهذا الإمام ومحاولة أن يُوقِعُوه في الزَّلل أو يأخذوا عنه مذمَّة وخطأ في هذا الشَّأن أنْ امتحنوه في حفظه واختبروه في فهمه ومعرفته، فقد قال سُليم بنَ مجاهد: "سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربع مائة ممَّن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيَّام، وأحبُّوا مغالطة محمَّد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشَّام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد، ولا في المتن"[36]، وهذا عجبٌ، ونحوه قصة اختبار أهل بغداد، وفي آخرها: "فَأقر لَهُ النَّاس بِالْحِفْظِ وَالْعلم وأذعنوا لَهُ بِالْفَضْلِ"[37].

وما ذكرناه بخصوص ما وصل إليه هذا الإمام من معرفة بهذا الشَّأن كفاية، وهو يدلُّ على أنَّ الإمام البخاري قد تبوَّأ مكانة كبيرة في النَّقد ووصل إلى مرتبة عَليَّةٍ فيه، وأصبح من المقدَّمين فيه بين النُّقَّاد الكبار، وقد اعترف له بذلك القريب والبعيد والشُّيوخ والتَّلاميذ، حتى قدَّموه على أنفسهم، يقول محمود بن النَّضر الشَّافعي: "دخلتُ البصرة، والشَّام، والحجاز، والكوفة، ورأيت علماءَها، فكلما جرى ذكر محمَّد بن إسماعيل فضَّلُوه على أنفسهم"[38]، وقال عبدان وهو من شيوخه: "ما رأيتُ بعيني شابا أبصر من هذا، وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل"[39]، وقال موسى بن هارون الحمَّال: "عندي لو أنَّ أهلَ الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل محمَّد بن إسماعيل آخر ما قدروا

---

[33] - تاريخ بغداد(23/2)، وتاريخ دمشق(346/48 و65/52)، وسير أعلام النبلاء(434/12)، هداية الساري(ص 96).

[34] - سير أعلام النبلاء(425/12).

[35]- تاريخ بغداد (18/2)، هداية الساري(ص 87).

[36] - سير أعلام النبلاء(411/12)، هداية الساري(ص 114).

[37] - ينظر: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح، لابن عدي(ص 52-54).

[38] - تاريخ بغداد(19/2)، سير أعلام النبلاء(422/12)، هداية الساري(ص 94-95).

[39] - تاريخ بغداد(24/2).

عليه"[40]، وقال أحمد بن حنبل وهو من شيوخه: "ما أخرجت خراسان مثل محمَّد بن إسماعيل"[41]، وقال بُندار: "ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل"[42]، وقال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفَّاف: "محمَّد بنُ إسماعيل أعلم في الحديث من إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وغيرهما بعشرين درجة"[43]، وقال إسحاق بن أحمد بن زيرك: سمعت محمد بن إدريس الرازي–هو أبو حاتم الرَّازي، وهو من أقران البخاري–: "في سنة سبع وأربعين ومائتين يقدم عليكم رجل من أهل خراسان لم يخرج منها أحفظ منه ولا قدم العراق أعلم منه، فقدم علينا بعد ذلك محمَّد بن إسماعيل بأشهر"[44].

قلت: فإمامٌ قد بلغ هذا المبلغ في العلم وما تعلَّق بالنَّقد وشهد له شيوخه أهل الصَّنعة مثل علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وبندار محمَّد بن بشار وإسحاق بن راهوية وقتيبة بن سعيد ومحمد بن سلام البيكندي وغيرهم، بل وكانوا يهابونه، وشهد له أقرانه مثل الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن وصالح بن محمَّد جزرة وأبي حاتم الرَّازي، وتلاميذه مثل الإمام مسلم والتِّرمذي، يقال عنه بأنَّه إنسان عادي؟ لا، والله ليس عاديا، بل هو إمامٌ ناقد عارفٌ جهبذٌ وصل مرتبة في النقد قلَّ من وصل إليها بما حباه اللهY من الفهم والمعرفة.

وما كان للإمام البخاري بعد توفيق اللهY أن يصل لهذه المنزلة وهذه المرتبة لولا أنَّ اللهY هيَّأ له الظُّروف المناسبة وهي من ضمن الأسباب الموضوعية في علوِّ شأن الإمام البخاري وشأن كتابه، ومن ذلك أنَّ الإمام البخاري عاش في العصر الذي وصل إليه علم النقد إلى الذروة حيث نضج واكتمل وتوفرت أسباب التمكُّن فيه، ومن ذلك وجود أئمَّة الدنيا في النَّقد الذين يمثِّلون ذروة النقد الحديثي، فكانوا من شيوخه، وهو السَّبب الثَّاني.

السَّبب الثَّاني: أنَّ الإمامَ البخاريَّ عاش في العصر الذَّهبي للنَّقد، وتخرَّج على أئمَّةِ الدُّنيا في النَّقد والعلل والجرح والتَّعديل الذين يمثلون قمَّة الهرم وذروة علم النَّقد؛ عليِّ بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم. إنَّ علم النَّقد الحديثي كبقيَّة العلوم مرَّ بمراحل في نشأته وتكوينه وتطوُّرِه حتى وصل إلى النُّضج والاكتمال والذِّروية، فنواتُه الأولى كانت في عهد النَّبيِّρ وصحابته الكرام، فقد أسَّس النَّبيُّρ لعلم النَّقد وأخذه عنه صحابتُه الكرام رضي الله عنهم، وذلك أنَّ نقد الحديث متعلِّقٌ بأصل من أصول الشَّريعة ودليل مجمع عليه وهو سنَّة النَّبيِّρ، فهو من الدِّين إذْ هو متعلق بسُنَّة سيد المرسلينρ.

ولذلك فالدَّافع للنَّقد في الحديث منذ نشأته وظهوره إلى أنْ اشتدَّ واستوى لم يكن تشهيًّا أو إشباعا لرغبةٍ عِلْميَّةٍ أو نيلا لحظِّ النَّفس كما يعتقدُه بعضُ النَّاس، بل كان الدَّافع للنَّقد شرعيًّا وكان ديانة، وهو الدِّفاع عن الدِّين والذَّبِّ عن سُنَّة سيد المرسلينρ، فإنَّ علماءَ الحديث منذ عصر الصَّحابة إلى أن اشتدَّ علمُ النَّقد واستوى أحسُّوا بالمسؤولية

---

[40] – تاريخ بغداد(22/2)، هداية الساري(ص 99).

[41] – تاريخ بغداد(21/2)، وسير أعلام النبلاء(421/12)، هداية الساري(ص 82).

[42] – تاريخ بغداد(17/2)، وسير أعلام النبلاء(421/12).

[43] – تاريخ بغداد(27/2)، سير أعلام النبلاء(435/12-436).

[44] – تاريخ بغداد(23/2)، وسير أعلام النبلاء(433/12).

المنوطة بهم والْمُلْقية على عاتقهم في الحفاظ على حديث النَّبيِّρ والتصدِّي لكلِّ خطَرٍ قد يُواجهه، فإنَّ متن الحديث تجاذبه في كلِّ عصرٍ أمران مهمَّان ينبغي تصورهما واستصحابهما في كلِّ عصرٍ من عصورِ الرِّواية:

الأمر الأوَّل: حفظُ السُّنَّة أو حفظ متنِ الحديث، أي أنَّ السنة محفوظةٌ ولا بدَّ أن تبقى محفوظة، فالسُّنَّة من الدِّين، وهذا الدِّينُ محفوظٌ بحفظِ اللهY، فينبغي أن تكون متون الأحاديث التي قالها رسول اللهρ محفوظةٌ وموجودة في كلِّ عصر إلى أن تُدوَّن ويُعرف الصَّحيح منها والسَّقيم، وبقاء ذلك إلى قيام السَّاعة.

الأمر الثَّاني: ظهور معطيات مستجدة في كلِّ عصر ابتداءً من عصر النَّبيِّρ وصحابته إلى وقت التَّدوين والتَّمييز التَّام، ونستطيع أنْ نسمِّي ذلك تحدياتٍ وأخطارا تظهر في كلِّ عصرٍ تُواجِهُ السُّنَّة في ذلك العصر، وهو الخلل أو الخطر الذي يمكن أن يُؤثِّر على حفظِ السُّنَّة ووجودها في كلِّ عصر، فتَتَوفَّر لأجلِ ذلكَ أدواتٌ ومعطياتٌ لها الأثر البالغ في منهج النَّقد الحديثي لكلِّ عصر، وهذا يدلُّ على أنَّ المنهج النَّقدي مضمونه واحد، وهو تمييز السُّنَّة أو الحديث عن كلِّ ما يمكن أن يدخل فيه وإبعاد كل خطر وخلل عنها، أي عن السُّنَّة أو الحديث، لكنَّه في الوقت نفسه يختلف من عصرٍ إلى آخر في الوسائل والأدوات.

هذان الأمران المهمَّان جعل العلماء لا يدَّخرون جهدا في الدِّفاع عن سنُّةِ النبيِّρ، بل وينفقون في سبيل ذلك كلَّ غالٍ ونفيس، وهذا من تشريف اللهY لهذه الطَّائفة التي أخذت عن عاتقها حفظَ السُّنَّة ونقلها وتدوينها وتمحيصها وتنقيتها من كلِّ دخيل.

وبذلك تعرف أنَّ تطور النَّقد ومنهج النَّقد كان بحسب المعطيات والأدوات والأساليب المتوفرة في كلِّ عصر ووقت ابتداء من زمن النَّبيِّρ إلى أن وصل إلى الذِّروة وتدوين الكتب وتمييز الصَّحيح من السقيم في القرن الثَّالث.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أمرين مهمين:

الأوَّل: أنَّ وصول النَّقد إلى الذِّروة في القرن الثَّالث إنَّما هو بحسب الأسباب الموضوعية والمعطيات الموجودة لوصوله إلى الذروة، أي أنَّ الخطر قد بلغ أوجه والخلل كَثُر جِدًّا في الرِّوايات، فاحتاج أئمَّةُ ذلك العصر لمواجهة ذلك الخطر وذلك الخلل، فاستعملوا كلَّ الأساليب والوسائل، فنتج عنه استنفاذ الطَّاقة في نقد كلِّ خلل، وهذا هو المقصود بالذِّروة.

الثَّاني: وهو تابعٌ للذي قبله: أنَّ كلَّ مرحلة من مراحل الرِّواية كان النقد فيها موجودًا على حسب ما توفر من أسباب موجودة، فلم يَخْلُ عصرٌ من الأعصار من نقد الحديث، وهذا يدلُّ على أنَّ العلماء وأهل الحديث لم يفرِّطوا في أيِّ مرحلةٍ من مراحل الرواية في نقد المرويات، وإنَّما قوي النَّقدُ في القرن الثالث ونضَجَ ووصل إلى الذروة بحسب توفر كلِّ أسبابه كما سبقت الإشارة إليه.

فبوادر النَّقد الأولى كانت في حياتهρ، ثمَّ سار خلفاؤه الرَّاشدون على النَّهج نفسِه وورثوا بدايات المنهج النقدي الذي تأسَّس في العهد النَّبوي، إلا أنَّه بدأ يتطوَّر باعتبار زيادة الخَطَرَ على السُّنَّة والخلل في الرِّواية أو الرُّواة أكثر مما كان عليه في عهدهρ، فازداد الاحتياط للسُّنَّة أكثر، وإن كان لا يزالُ الخطر على الدِّين ومنها السُّنَّة قليلا، بسبب قوَّة دينِ الصَّحابة وصلابتهم فيه ووقوفهم ضدَّ الفتن، ثمَّ ورث التَّابعون الذي شارك بعضهم في تأسيس أصول النَّقد

مع الصَّحابة هذا المنهج وسلكوا سبيل أسلافهم من الصَّحابة في التوقي والتشديد في الرواية وقبول الحديث احتياطا للرِّواية وصيانة للحديث أنْ يُدخل فيه ما ليس منه.

وبقي الأمر في تطور حتى وصل القرن الثَّالث الذي يعدُّ بحقٍّ العصر الذَّهبي للسُّنَّة وعلوم الحديث، فقد ازدهرت فيه علومُ الحديث بمختلف أنواعها ونضجت وبلغت الذِّروة، وكذلك ظهر في هذا القرن أكثر مصنفات كتُبِ السُّنة، وأكثر مصنفات علوم النَّقد؛ سواء الجامعة أو المفردة، كالجرح والتَّعديل والعلل والعلوم المعرفة بشخص الرَّاوي.

وكان وصولُ علوم الحديث ومنها علم النَّقد في هذا القرن إلى النُّضْج والذِّروة له أسبابُه الموضوعية، كما تقدمت الإشارة إليه، فَإِنَّه لَمَّا دخل القرْنُ الثَّالث كان رُوَاةُ الحديث يُعَدُّون بالمئَات بل بالآلاف بل إن المجلس الواحد يكون فيه عدد طلاب الحديث بالألوف، فكيف ببقية المجالس في الحواضر العلمية في العالم الإسلامي في ذلك الوقت؟

فكَثُرَ نَقْلُهم للحدِيثِ جِدًّا، وهذه الكثرة تسبَّبت في ظهورِ الخلل الكثير في الرِّوايات التي تُنْقَل، إذْ أنَّ هؤلاء الرُّواة يَتَفاوتون جدًّا في الحفظ والإتقان، وملازمة الشُّيوخ وضبط حديثِ البلدان والأمصار وفهم اللُّغة والمعاني واللِّسَان، كما طالت الأسانيدُ في هذه الفترة وتشعَّبت، وكثرت الرِّحلة واشتهرت، فاختلطت رواياتُ الأمصار وتَدَاخَلَتْ، فصَعُبَ حفظُ الأسانيد والمتون، ولذلك تفاوت الرُّواة في حفظها، على حسب درجة كلِّ واحدٍ في الحفظ والإتقان، فنتج عن ذلك كثرة الاختلاف بين الرُّواة في الأسانيد والْمُتون، وظهر بِسَبَبِ ذلك كذلك تفرُّدَات كثيرٍ من الرُّواة المحتملة وغيرِ المحتملة، فكثرت العلل في الأحاديث، وكثر الإخلال من الجهة العدالة والضَّبط، فكثر الطَّعن في الرُّواة بسبب الفسق، وكثر التَّدليس في هذه المرحلة واشتدَّ، واختل الضبط، فكثر التخليط والتَّغيُّر والاختلاط، وظهر التلقين بسبب ذلك، ووجد من لا يصون كتابه ممن لا يضبطون ضبط صدر، ودخل الورَّقون والنُّسَّاخ في علم الحديث وتصرَّف بعضُهم في كتب المحدثين وصيغ التحديث، وتمكنَّت البدعُ في هذا القرن وأصبحت ظاهرة وخصوصا المعتزلة التي تزاوجت مع الجهمية، ومُكِّن لهم، وتبنَّى السُّلطان البدعة والدِّفاع عنها بل وإلزامِ النَّاسِ بالقولِ ببعض البدع، وكان لهذا الأثر الكبير في مسائل النَّقد وعلوم الحديث، فازداد الوضع لنصرة البدع، وبقيت بقايا من الزَّنادقة في هذا العصر وقد تقدَّم كيدهم للإسلام بوضع الأحاديث، وظهر في هذا العصر قومٌ ممَّن يَدَّعي الزُّهد وجماعةٌ من القصَّاص الذين يستحلون الكذب على رسول اللهρ، فوضعوا أحاديث في الفضائل لترغيب النَّاس في العبادة وترهيبهم من المعصية، وزعموا أنَّهم يكذبون للنَّبيِّρ ولا يكذبون عليه.

فهبَّ أئمَّةُ ذلك القرن إلى الدِّفاع عن السُّنَّةِ بكلِّ ما أتوه من علمٍ وقوَّة، فتعبوا جِدًّا، وأمعنوا في التَّمييز والنَّقد وبالغوا في التنقيب والتَّنقير؛ حَفِظُوا ورَحَلوا وذَاكروا وناظروا وأتْقَنوا وعَرَفُوا وفتَّشوا ودَقَّقُوا، ونَقبُوا عن أشخاص الرُّواة وأحوال النَّقلة، وكشفوا خبايا الرِّوايات، وضبطوا وأحاطوا بالمرويات، فمارسوا النَّقد واقعًا ملموسًا، أحاطوا بالرِّوايات حِفْظًا وعَرَفوا خباياها نقدًا، فميَّزوا الصَّحيح من السَّقيم من الرِّوايات، والثِّقة المقبول من الضَّعيف من الرُّواة.

وقد هيَّأ اللهY لهذا الأمر في هذا القَرْن طائفةً من الأئمَّة والعُلماء هم شموسُ الدُّنيا في نقد الحديث ومعرفة الصَّحيح من السقيم، وفيه عاشَ عمالقةُ النَّقد وجهابذتُه الكبار؛ علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين

وعمرو بن عليٍّ الفلاس ومحمَّد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجَّاج ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة الرَّازي ومحمَّد بن مسلم بن وارة وأبو داود السِّجستاني وأبو حاتم محمَّد بن إدريس الرَّازي الحنظلي وأحمد بن شعيب النَّسائي.

فهذه المرحلة–القرن الثَّالث–بحقٍّ هي مرحلة العصر الذَّهبي لعلوم السنَّة النَّبوية عموما وعلم النَّقد خصوصا، وعاش فيها هؤلاء الأئمَّة والعلماء الذين لم يعرف لهم التاريخ مثيل حقا وصدقا، ومنهم إمامُ الدنيا في الحديث الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاري.

فعلم النَّقد تطوَّر حتَّى وصل إلى النُّضج في هذا القرن وفي هذه المرحلة؛ مرحلة أولئك الأئمَّة التي لم يعرف لهم التَّاريخ مَثيل ممَّن أخذ هذا الشَّأن عن الطبقة التي قبلها؛ ابن مهدي والقطَّان ووكيع وغيرهم، من أمثال أحمد وابن المديني وابن معين، ومن بعدهم بقليل مثل أبي زرعة والبخاري وأبي حاتم.

والإمام البخاري عاش في هذا العصر وعايش مرحلة النُّضج وعاين الذِّروة منه، فطَلَبَ العلمَ في هذا الواقع الذي توفَّرت فيه كلُّ أسباب ضبط هذا العلم من جميع نواحيه والتَّمكُّن فيه حقا، فاستغلها أحسن استغلال، كيف لا وقد هيء له الجو ووطئ له المحيط، كيف لا وقد سيق له أئمَّة الدنيا الذين اجتمع علم النَّقد فيهم جملة واحدة؛ علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فنهل من علمهم وتخرج بهم.

فإنْ قيل: قد تتلمذ كثيرٌ من العلماء على هؤلاء الثَّلاثة وطبقتهم ولم يصلوا إلى مرتبةِ البخاري؟ والجواب: أن هذا ليس هو السَّبب وحدَه في نبوغ الإمام البخاري، بل هو ومعه غيرُه، وخصوصا السَّبب السَّابق وهو أنَّ الإمام البخاري نفسه رزق شخصية فذَّة وذاكرة وقَّادة وذكاء مفرط وتقوى وديانة جعلته مهيئًا للنَّقد، فاجتماعُ هذه الأمور صنعت لنا هذا الإمام الكبير الذي يعتبر بحقٍّ إمامُ الصَّنعة باعتراف أئمَّة النَّقد الكبار في عصره وممَّن جاءَ بعدهم، وقد تقدَّم ذكر طائفة لا بأس بها من ذلك، ولا إخال هؤلاء اجتمعوا وداهنوا البخاري أو بالغوا في إعطائه ما ليس فيه، بل واقعُ الحال وخِبْرَتُهم به ومعرفَتُهم له عن قربٍ هو الذي جعلهم يَبُثُّون هذه العبارات ويُصْدِرُون هذه الأقوال في حقِّه، ويأبى اللهY أن يجتمع الثَّناء لشخص بما ليس فيه أو بما يخالفه في الواقع.

وقد أثَّرت هذه المكانة في عُلُوِ مرتبة الجامع "الصَّحيح" الذي ألَّفه إضافة إلى الأسباب المتعلقة بشرطه في كتابه وهما السَّببان الآتان؛ الثَّالث والرابع.

السَّبب الثَّالث: اشتراطُ الصِّحة في الأحاديث، والتزامه بها في أغلب الغالب: وأقصد بهذا السَّبب أنَّ الإمام البخاري قد اشترط الصِّحَّة في إخراج أحاديث الجامع، فمن المعلوم أنَّ الحديث لكي يكون مقبولا عند أهل الصَّنعة لا بدَّ أن تتوفر فيه شروطٌ، هذه الشُّروط مما اتَّفق علماء الحديث النُّقَّاد على اعتبارها للحكم على الحديث بالصِّحة، وإذا اختل شرطٌ منها نزل الحديث عن مرتبة القبول، وكان الحديث ضعيفا، وهذه الشُّروط هي: الأوَّل: اتصال السَّند، الثَّاني: عدالة الرُّواة، الثالث: ضبط الرُّواة، الرابع: انتفاء الشذوذ، الخامس: انتفاء العلة.

وهذه الشُّروط هي الشُّروط العامَّة التي اتَّفق عليها أهلُ الحديث قاطبة، أقصد اتَّفقوا عليها في الحكم على الحديث بالصِّحَّة، قال ابنُ الصَّلاح: "أمَّا الحديث الصَّحيح، فهو الحديث المسند الذي يتَّصل إسناده، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معلَّلا...، فهذا هو الحديث الذِّي يحكم له بالصِحَّة بلا خلاف

بين أهل الحديث"[45]، وقال في موضع آخر: "شرطُ مسلمٍ في «**صحيحه**» أن يكون الحديث متَّصل الإسناد بنقل الثِّقة عن الثِّقة من أوَّله إلى منتهاه سالما من الشُّذُوذ ومن العلَّة، وهذا هو حدُّ الحديث الصَّحيح في نفس الأمر، فكلُّ حديثٍ اجتمعت فيه هذه الأوصاف **فلا خلاف بين أهل الحديث في صحَّته**، وما اختلفوا في صِحَّته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه"[46]، وقال ابنُ حجر: "وأمَّا ما عُرِفَ بالاستقراء من تَصَرُّفه-أي في معرفة شرطه-، فيحتاج أولًا إلَى التعريف بالصَّحيح عنده وعند غَيره، وهو أن يكون الإسناد متصلًا، وأن يكون كُل مِنْ رواته عدلًا، وأن يكون موصوفًا بالضبط، فإن قَصَّرَ احتاج إلَى ما يَجْبر ذَلِكَ التَّقصير، ويكون الحديث مع ذَلِكَ قد خلا من أن يكون مَعْلولًا-أي: فيه عِلَّة خفية قادحة-، أو أن يكون شَاذًا-أي: خالف رَاويه من هو أكثر عددًا منه أو أشد ضبطًا مُخَالفة تَستلزم التَّنَافي ويُتَعَذر معها الجمع الَّذِي لا يكون مُتَعَسِّفًا"[47].

قلت: من نظر إلى شروط الحديث الصَّحيح الذي تضمَّنه تعريف الحديث الصَّحيح الذي عزاه ابن الصَّلاح وابن حجر إلى أهل الحديث قاطبة، وهو الذي كان يزاوله أئمَّةُ الحديث من النُّقَّاد في تعاملهم مع نقد المرويات، وجد أنَّ شروط الحديث الصَّحيح راجعة إلى ثلاثة أمور، ولذلك ذكر الحافظ ابنُ حجر أنَّ شروط الحديث الصَّحيح ترجع إلى ثلاثة شروط؛ الاتصال، إتقان الرُّواة(العدالة والضبط)، وانتفاء العلل، فقال في سياق تفضيله صحيح البخاري على صحيح مسلم: "فقد قرَّرنا أنَّ مدارَ الحديث الصَّحيح على الاتِّصال وإتقان الرِّجال وعدم العلل"[48]، فشرط العدالة والضبط يعود إلى ثِقة الرُّواة وإتقانهم، وشرطُ الشُّذوذ يعود إلى شرط العِلَّة إذْ الشُّذوذ علة، فيكون شروط الحديث المقبول ثلاثة؛ 1-اتصال الإسناد، 2-وثاقة الرُّواة، 3-انتفاء العلل، فصحَّ بذلك قول ابن حجر.

وأئمَّةُ الحديث وعلماؤه قد اتَّفقوا على أنَّ الإمام البخاري قد اشترط هذه الشُّروط الثَّلاثة لإخراج أحاديث كتابه بل راعى فيها الأكمل كما سيأتي في السَّبب الرَّابع، وفي الوقت نفسه ذهب جمهورهم أنَّه أوَّل من اشترط الصِّحَّة لكتابه، أي أنَّ الأئمَّة وإن اتَّفقوا على أنَّ الحديث المقبول لا بدَّ أن تتوفر فيه الشُّروط الثَّلاثة السَّابقة، فإنَّ ذلك كان حكما عاما في كلِّ حديث يُحْكَم عليه بالصحَّة، وأمَّا اشتراط ذلك في إخراج أحاديث كتاب من الكتب، فأوَّل من فعلَه هو الإمام البخاري في قول جمهور العلماء.

والدَّليل على اشتراط الإمام البخاري للصِّحة-أي لهذه الشُّروط-في كتابه أمور:

الأوَّل: تصريحه بذلك: فقد صرَّح الإمام البخاري نفسه أنَّه لم يخرج في كتابه إلا ما صحَّ، بل جاء أنَّ صرح أنَّه ما أخرج حديثا إلا بعدما تيقَّن صحَّته، قال البُخارِيُ نفسه: "مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ إِلَاّ مَا صَحَّ وَتَرَكْتُ مِنَ

---

[45] - علوم الحديث (ص 15).

[46] - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (ص 72).

[47] - النكت على صحيح البخاري(76/1).

[48] - هدي السَّاري(ص 14).

الصِّحَاحِ الطِّوَالِ لِحَالِ الطُّولِ"[49]، وقال أيضا البخاري قوله: "صنَّفت كتاب "الجامع" في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثا إلا بعدما استخرت الله تعالى، وصليت ركتين، وتيقنت صحَّته"[50].

قلت: هذا تصريحٌ من الإمام البخاري في اشتراط الصِّحة فيما يخرجه في كتابه، وهذا يقتضي توفُّر شروط الصِحَّة التي اتَّفق عليها العلماء.

الثَّاني: تسمية كتابه بالصَّحيح، قرَّر العلماء أنَّ عنوان الكتاب معبِّرٌ على مضمونه، ولذلك اعتنى المؤلفون باختيار العنوان الدَّقيق الذي يعبر ويتطابق مع مضمون الكتاب، ومن أولئك الإمام البخاري، الذي سمَّى كتابه: "الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول اللهρ وسننه وأيامه"[51]، وجاء تسميته بـ: "الجامع الصَّحيح المسند المختصر من أمور رسول اللهY وسننه وأيامه"[52]، وقيل: "الجامع الصَّحيح المسند من حديث رسول اللهρ وسننه وأيامه"[53]، وقيل: "الجامع الصَّحيح المختصر من أمور رسول اللهY وسننه وأيامه"[54].

قلت: ومع بعض الاختلاف اليسير في تسميَّة كتاب البخاري إلا أنَّ جميع التَّسميات اتَّفقت على وجود لفظة "الصَّحيح" في اسمِ الكتاب، وكأنَّه أهمُّ شرطٍ فيه، ولذلك يُخْتَصر فيقال له: "صحيح البخاري"، ولا يقال: "مسند البخاري" أو "مختصر البخاري"، وقد يقال "الجامع" و"الجامع الصَّحيح"، فقوله في تسمية كتابه: "الصَّحيح" دلالةٌ على التزامه الصِّحَّة معبِّرٌ على مقصوده في اشتراط الصحة لأحاديثه.

يقول ابنُ حجر في بيان موضوع كتاب البخاري والكشف عن مغزاه: "تقرَّر أنَّه التزم فيه الصِّحَّة، وأنَّه لا يُورِد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصلُ موضوعه، **وهو مستفاد من تسميته إيَّاه:** الجامع الصَّحيح المسند من حديث رسول اللهρ وسننه وأيامه، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمَّة عنه صريحا"[55]، ولذلك تتابع على تسمية كتاب البخاري بالصَّحيح تلاميذُه والعلماءُ من بعدهم.

الثَّالث: ما ورد في سبب تصنيف الإمام البخاري لكتابه، ممَّا قد يخفى على كثيرٍ من طلبةِ العلم المتخصِّصين فضلا عن غيرهم أنَّ الباعث على تأليف البخاري لكتابه "الجامع الصَّحيح" لم يكن صدفة ولا مجرد فكرة راودت الإمام البخاري، بل كان ذلك لحاجة الأمَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف، فإنَّ تدوين الحديث والتَّصنيف فيه مرَّ بمراحل منذ عصره الأوَّل حتى الفراغ منه واستقراره فيما يعرف بدواوين السُّنة، وذلك على حسب حاجة السُّنَّة لذلك النَّوع

---

[49] – الكامل في ضعفاء الرجال(226/1)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد(9/2).

[50] – التلخيص شرح الجامع الصحيح، للنووي(218/1).

[51] – سماه بذلك أبو نصر الكلاباذي في الهداية والإرشاد(23/1)، وابن خير الإشبيلي في الفهرست(ص 94) وساق بأسانيده إلى مؤلفه البخاري هذه التسمية، وهذا يدل على أنَّ الإمام البخاري هو الذي سمى كتابه لا غيره، وكذلك سماه بهذه التسمية: ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث(ص 94)، والنَّووي في تهذيب الأسماء واللغات(73/1)، وغيرهم.

[52] – النكت على صحيح البخاري لابن حجر(75/1).

[53] – هدي الساري(ص 8).

[54] – فهرس ابن عطية(ص 64) نقلا عن الإمام البخاري وجامعه الصحيح لخلدون الأحدب(ص 252).

[55] – هدي الساري(ص 8).

من التصنيف في كلِّ مرحلة، ويمكن أن نُشبِّه مراحل تدوين الحديث وتصنيفه إلى أن وُضِعَ في الدَّواوين، بسلسلةٍ مترابطة لها حلقاتُها يمثل "الجامعُ الصَّحيح" للإمام البخاري إحدى حلقاتها المهمَّة، لا يمكن عزل سبب وجود تلك الحلقة بما قبلها في السِّلسلة، فإنَّ عمل البخاري في الجامع الصَّحيح هو امتدادٌ لعمل الأئمَّة قبله وتتميما لمسيرة طويلة شريفة في خدمة السَّنة النَّبوية، كانت الأمَّة لحاجة شديدة لذلك النَّوع من الخدمة، فقد أدى الأئمَّة قبل البخاري دورهم في خدمة السُّنَّة بما تحتاجه في ذلك العصر الذي عاش فيه كلُّ إمامٍ أو مجموعة من الأئمَّة، ولَمَّا وصل الدور على البخاري في زمنه كانت حاجة السُّنَّة هي تنقية الأحاديث وتنصيف كتابٍ يجرِّد الصَّحيح وحده.

ولذلك فالسَّبب الحقيقي والموضوعي لظهور صحيح البخاري وتصنيفه هو حاجة الأمَّة لتصنيف كتابٍ يجرِّد الصَّحيح بعدما بذل الأئمة قبله جهدا في جمع الأحاديث بجميع أنواعها صحيحها وسقيما وغثها وسمينها، وتدوينها وترتيبها وتصنيفها.

والسَّبب الثَّاني وهو السبب المباشر إن صحَّ التَّعبير اقتراحُ بعض أصحابه، فقد كان جماعة من المحدثين ومنهم الإمام البخاري ذات يومٍ في حلقة الإمام إسحاق بن راهوية، فأشار بعض أصحابه أن يجمع بعض الحاضرين الحديث الصَّحيح، قال إبراهيم بن معقل النَّسفي: "سَمِعت أبا عَبْد اللَّه مُحَمَّد بْن إسماعيل يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النَّبيِّρ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب- يعني كتاب «الجامع»"[56]، وجاء بلفظ: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سُنَّة رسولِ اللهρ"[57].

قلت: ما اقتراحُ بعضُ تلاميذ إسحاق بن راهوية لتجريد الصَّحيح إلا إشارة-إن صحَّ التعبير-وافقت حاجة الأمَّة لتجريد الصَّحيح، ووافقت عزمًا عند الإمام البخاري قوَّت المضي في تصنيفه، فوقع ما قدَّره اللهY.

وهناك سببٌ ثالثٌ قوَّى عزم الإمام البخاري على تصنيفِ الجامع، وهي رؤيا رآها وتعبير بعض المعبرين لها، قال ابن حجر: "وروينا بالإسناد الثابت عن محمَّد بن سليمان بن فارس، قال: سمعت البخاريَّ يقول: رأيت النَّبيَّρ وكأنَّني واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه، فسألتُ بعضَ المعبرين فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصَّحيح"[58].

الرَّابع: واقع الكتاب وتصرُّف البخاري فيه، من كان عنده إلمام بعلوم النَّقد الحديثي، وكان مُطَّلِعا على مناهج الأئمَّة، عارفا لشُروط الحديث الصَّحيح بتفاصيلها؛ من الاتِّصال ومسائله ومراتبه، ودرجات الرواة ومراتبهم في الحفظ والإتقان، وأحوالهم في الرواية، واتفاقهم واختلافهم في الرِّوايات، وطريقة التَّرجيح بينهم في ذلك، ومعرفة التَّفرد وأحواله، ومعرفة الصَّواب والخطأ، ثمَّ نظر بعد ذلك في الجامع الصَّحيح للإمام البخاري نظرة تفحُّصٍ، فسبر أحاديثه على وفق ما تقدَّم، لرأى أنَّ أحاديث الجامع الصَّحيح قد تبوأت أعلى مراتب الصِّحة، لما أراده البخاري من أن يختار من صفات شروط الحديث الصَّحيح أعلاها وأقواها، وقد استقرأ العلماءُ المتخصصون المتمكنون أحاديث

---

[56] – تاريخ بغداد(8/2)، سير أعلام النبلاء(401/12).

[57] – هدي الساري(ص 5).

[58] – هدي الساري(ص 7)، النكت على صحيح البخاري(98/1-99)، تغليق التعليق(420/5).

الكتاب فوجدوها كما ذكرنا، يقول الحافظ ابن حجر: "اعْلَم –علَّمني الله وإيَّاك–أنَّ البُخَاري لم يُوجد عنه تصريح بشرط معين[59]، وإنما يُوجد ذَلِكَ من معنى تَسْمِيتِهِ للكتاب، وبالاستقراء من تصرفه... وأما ما عُرِفَ بالاستقراء من تَصَرُّفه، فيحتاج أولًا إلَى التعريف بالصَّحيح عنده وعند غَيره"[60]، ثمَّ عرَّف الحديث الصحيح وذكر شروطه وفصَّل في قوة أحاديث صحيح البخاري على وفقها على ما سيأتي تفصيله عند الكلام على السَّبب الثَّاني وهو شروط الإمام البخاري الخاصَّة.

الخامس: تتابع العلماء واتِّفاقهم على ذلك، وأنَّ أوَّل من صنَّف في الصَّحيح المعهود عند أهل الصنعة هو الإمام البخاري، ثمَّ تَبِعَه على ذلك الإمامُ مسلم. يقول الإمام أبو عمرو بن الصَّلاح: "أوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحيحَ البخاريُّ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ الْجُعْفِيُّ مولاهُم، وتلاهُ أبو الحسينِ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ النَّيْسابوريُّ القُشَيْرِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِم"[61]، ويقول ابنُ حجر: "وأمَّا أوَّلُ من صنَّف الصَّحيح المعتبر عند أئمَّة الحديث، الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف، فأوَّل من جمعه البخاري، ثمَّ مسلم كما جزم به ابن الصلاح"[62].

فقولهم: أوَّل من صنَّف في الصَّحيح البخاري، أي أوَّل من اشترط الصِّحَّة لكتابه هو الإمام البخاري، وذلك أنَّ الأئمَّة والمصنفين في كتب السُّنَّة اختلفت مناهجُهم ومقاصدهم في التَّصنيف، وتقدَّم آنفا أنَّ عملَ البخاري في الجامع الصَّحيح هو امتدادٌ لعمل الأئمَّة قبله وتتميما لمسيرة طويلة شريفة في خدمة السَّنة النَّبوية، كانت الأمَّة لحاجة شديدة لذلك النَّوع من الخدمة، فقد أدى الأئمَّة قبل البخاري دورهم في خدمة السُّنَّة بما تحتاجه في ذلك العصر الذي عاش فيه كل إمام أو مجموعة من الأئمة، ولَمَّا وصل الدور على البخاري في زمنه كانت حاجة السُّنَّة هي تنقية الأحاديث وتنصيف كتابٍ يجرِّد الصَّحيح وحده[63].

ولا يعترض على هذا بأنَّ أوَّل من صنَّف في الصَّحيح الإمام مالك في كتابه "الموطأ"، كما جنح إليه بعضُ أهل العلم، فإنَّ هذه الاعتراض منتقضٌ، وليس هذه محل البسط فيه[64].

قلت: قد التزم البخاري بهذه الشُّروط ووفَّى بها، بل إنَّ الإمام البخاري لشدَّة تحرِّيه للصِحَّة ومبالغته في إتقانِ كتابه وجَعْلِه في أعلى مراتب الصِّحَّة ضيَّق من شروط الحديث الصَّحيح المتقدِّمة، واختار من صفاتها أكملها ومن مراتبها أعلاها، وهو السَّبب الرَّابع.

السَّبب الرَّابع وهو مُتعلِّقٌ بالذي قبله: أنَّ الإمامَ البخاريَّ اشترط شروطا خاصَّة مبالغة في إعطاء قوَّة لأحاديثه: أي أنَّ البخاري قد ضيَّق–إن صحَّ التَّعبير–في بعضِ شروط الحديث الصَّحيح واشترط المرتبة العليا فيها، مبالغةٌ في تحرِّي الصِّحة وتقويَّة الأحاديث التي يُخْرِجُها، وأن تكون في أعلى مراتب الصِّحة باعتبار ذلك، فقد تقدَّم

---

[59] – يذكر التَّنبيه السَّابق.

[60] – النكت على صحيح البخاري(1/75-76).

[61] – معرفة أنواع علم الحديث= مقدمة ابن الصلاح(ص 84 ت الفحل والهميم).

[62] – النكت على كتاب ابن الصلاح(1/279).

[63] – وينظر مجموع الفتاوى(20/321-322).

[64] – ينظر: التقييد والإيضاح(ص 25)، النكت على كتاب ابن الصلاح(1/277-279).

في السَّبب السَّابق أنَّ البخاريَّ اشترط الصِحَّة لإخراج أحاديث كتابه، وتقدم أنَّ شروط الحديث الصَّحيح ثلاثة؛ الاتصال، وإتقان الرُّواة، وانتفاء العلل، ومن المعلوم أنَّ هذه الشُّروط الثَّلاثة فيها تفاصيلٌ كثيرة وصفات مُتفاوتة.

فشرط الاتِّصال له صفاتٌ متفاوتة في القوَّة، فإنَّ الاتصال متعلِّقٌ بالإسناد الذي هو حكايةُ طريقِ المتن[65]، ويشمل الطَّريق أمرين؛ الرُّواة، وصيغ التَّحديث، فأركان الإسناد ومكوِّناته أمران؛ الأَّول: الرُّواة، والثَّاني: صيغ التَّحمل والأداء التي تسمَّى صيغ التَّحديث، والمقصود بالاتِّصال هو تحقُّقُ سماعِ الرَّاوي ممَّن روى عنه الحديث الحديثَ الذي يرويه عنه، والتَّحقُّقُ من الاتِّصال يكون على مرحلتين؛ الأولى: البحث في سماع الرَّاوي عمَّن روى عنه من حيث العموم، يعني هل لقيه أم لم يلقه؟ وهل سمع منه من حيث العموم أم لم يسمع منه؟ والثَّانية: إذَا ثبت سماع الرَّاوي من حيث العموم عمَّن روى عنه، فلا بدَّ من التَّحقُّقِ بأنَّه قد سمع منه هذا الحديث الذي نريد أن نحكم عليه بعينه، والاتصال إنَّما يكون بصيغ التَّحديث التي تكون بين الراوي وشيخه.

وشرط إتقان الرُّواة فيه شروط متفاوتة، فإنَّ الرُّواة يتفاوتون تفاوتا كبيرًا في الحِفْظ والإتقان، والرُّواة الدَّاخلون في حيِّز الوثاقة يتفاوتون في درجة الحفظ والضَّبط، وهم بسبب ذلك على مراتب، فمنهم الحافِظُ المتقن جدًّا الذي قلَّ خطؤُه وندر، فتجد أخطاؤَهم معدودة محصورة، بل بعضُهم لا تكاد تجدُ لهم خطأ، وهؤلاء في أعلى المراتب في الحفظ والإتقان، ومنهم ثقاتٌ لهم مشاركةٌ في الحِفْظ والإتقان لكن لهم أخطاء وأوهامٌ أكثر من أهلِ الطَّبقة الأولى ولذلك نزلت مرتبتُهم عنهم، ومنهم ثقاتٌ لكن خطؤهم ووهمهم كَثُر بالنسبة لخطأ الحفَّاظِ الأثبات لكن بقي وصفُ الحِفْظِ والوثاقة يشملهم في الغالب، وبين أفراد كُلِّ طبقةٍ من هذه الطبقات تفاضُلٌ في الحفظ والإتقان[66].

ولأجل هذا التَّفاوت الحاصل بين الرُّواة في الحفظ والإتقان كانوا على مراتب مختلفة، **إذا تقرَّر هذا، فإنَّ الإمام البخاري قد اختار من أوصاف هذه الشُّروط الثَّلاثة أعلاها وأتقنها**.

فاختار في شرط الاتصال أمْتَنَه وأشدَّه، فالصيغ الصَّريحة تحمل على الاتصال قولا واحدا، والبخاري مع جمهور العلماء في أنَّ الإسناد المعنعن إذا كان راويه ثقة ولم يكن مدلسا وثبت لقاؤه بشيخه ولو مرة فيحمل على الاتصال، وقد نُقِلَ الإجماع على ذلك.

أمَّا إذا لم يثبت اللِّقاء بين الرَّاوي المقبول الذي روى بالعنعنة وبين من روى عنه، لكنَّه لم يوصف بالتَّدليس، فهل يحمل على الاتِّصال إذا تعاصرَا وأمكن اللِّقاء؟ ذهب الإمام مسلمٌ أنَّه لا يشترط التَّنصيص على ثبوت اللِّقاء والاجتماع فضلا عن ثبوت التَّصريح بالسَّماع في الإسناد المعنعن ومثله المؤنن، وادَّعى في مقدمة صحيحه أنَّ اشتراط ذلك قولٌ مخترعٌ لم يُسْبق قائله إليه، وأنَّ القول الشَّائع الْمُتَّفق عليه بين أهلِ العلم بالأخبار قديما وحديثا أنَّه يُكتْفي في ذلك بالمعاصرة مع إمكان اللِّقاء، بأنْ يَثْبُت كونهما في عصرٍ واحد وإن لم ينص على أنَّهما اجتمعا أو تشافها لكن مع إمكانية اللقاء، فاكتفى مسلمٌ بإمكان اللِّقاء بين الرَّاوي الذي روى بالعنعنة وبين من روى عنه مع سلامته من التَّدليس، بينما ذهب البخاري إلى اشتراط ثبوت اللِّقاء بين الراوي وشيخه في هذه الحالة ولو مرَّة واحدة، فإذا

---

[65] – نزهة النظر(ص 49).

[66] – ينظر: التمييز المطبوع مع منهج النقد للأعظمي(ص 170).

ثبت ذلك حملت بقيَّة رواياته على الاتصال.

قلت: بغض النظر في هذه المسألة فإنَّه لا شك أنَّ شرط البخاري أقوى، ولذلك قال ابن حجر: "وهذا-أي شرط البخاري هذا-مما ترجح به كتابه، لأنَّا وإنْ سلَّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضح في الاتصال، والله أعلم"[67]، وقال ابن حجر كذلك: "والاتصال عندهم: أن يعبر كل من الرواة في روايته عن شيخه بصيغة صريحَة في السماع منه: كسمعت، وَحَدَّثنِي، وَأَخْبَرَنِي، أو ظاهرة في ذَلِكَ: كعن، أو أن فلانًا قَالَ، وهذا الثاني في غير الْمُدلَّس الثِّقة، أما الْمُدَلَّس الثِّقة فلا يقبل منه إلا المرتبة الأولى، إلا أن يُعثر منه عَلى ارتكاب مجاز في الصيغ الصَّريحة فيُحترز منه حينئذٍ، والأصل عدم ذَلِكَ؛ ولهذا أطلق كثير من الأئمَّة قبول رواية المدَلِّس الثقة إذا صَرَّح، ثم إن هذا الثاني شرط حَمْلِه عَلى السَّماع عند البُخَاري أن يكون الراوي قد ثَبَتَ له لقاء من حَدَّثَ عنه ولو مرة واحدة، فإذا ثبت ذَلِكَ عنه حُملت عنده عنعنتُه عَلى السَّماع، وسبب ذَلِكَ أن تقول: إذا لم يثبت لقاؤه له، وإنما عرفنا أنه عاصره فقط، احتمل أن تكون روايته عنه على طريق الإرسال؛ لما عرف من عادة كثير ممن لم يوصف بتدليس أنه يُرْسِل، وإذا لم يترجَّح أحد الاحتمالين عَلى الآخر لم يحسن الحمل عَلى أحدهما"[68].

واختار الإمام البخاري في شرط الرُّواة أعلاه وأرفعه منزلة، وبيان ذلك أنْ نقول: إنَّ أحاديث "الجامع الصَّحيح" للإمام البخاري على قسمين؛ ما أخرجه في أصول الأبواب، وما أخرجه في المتابعات والشَّواهد والتعاليق، وقد فرَّق العلماء بين الرُّواة الذين أخرج لهم البخاري في الأصول وبين من أخرج لهم في المتابعات والشَّواهد، فالذي أخرج لهم في الأصول هم الثِّقات الأثبات الذين قلَّ خطؤهم، وحديثهم مقبولٌ محتجٌّ به، وأمَّا الذين أخرج لهم في المتابعات والشَّواهد والتَّعاليق، فهؤلاء يتفاوتون في درجة الإتقان، منهم الثقة المحتج به، ومنهم الصَّالح الذي لا بأس به، ومنهم من الذي في حفظه شيء لا ينزل عن حد الاعتبار به[69].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ هؤلاء الرُّواة الثِّقات الذين أخرج لهم البخاري في الأصول يتفاوتون في عددِ الأحاديث التي رووها، فمنهم المكثر جِدًّا، ومنهم المكثر، ومنهم الْمُقل، وفي كلِّ صِنْفٍ من هذه الأصناف مراتب في كثرة الأحاديث وقلتها.

أمَّا في المقلين من الأحاديث من الرُّواة فالإمام البخاري ينظر في تخريج حديثهم إلى الإتقان وقلة الخطأ مع قرائن تنضمُّ[70] إلى ذلك، يعلم بها البخاري أنَّه ذلك الرَّاوي لم يخطئ، قال ابنُ حجر: "فأما غير المكثرين، فإنَّما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثِّقة والعدالة وقلَّة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرَّد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر"[71].

---

[67] – هدي الساري(ص 15).

[68] – النكت على صحيح البخاري(76/1).

[69] – الموقظة(ص 79-80)، هدي الساري(ص 384).

[70] – قد يذكر كلام ابن الصلاح.

[71] – هدي الساري(ص 10).

وأمَّا الْمُكْثِرون، فاختار في تخريج أحاديثهم أولاهم حفظا وملازمة للشيخ وأقل خطأ عنه، وذلك أنَّ الرُّواة المكثرين من الرِّواية من أمثال الزهري، وعمر وبن دينار، والأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وشعبة، والثوري، ومالك، وغيرهم، لهم أصحابٌ كثر لكثرة حديثهم ولحفظهم وإمامتهم، وهؤلاء الأصحاب متفاوتون تفاوتا كبيرا في ضبط وحفظ حديث الشَّيخ، وقد قسَّم العلماء تلاميذهم والآخذين عنهم إلى طبقات، اعتبروا في ترتيب تلك الطبقات الأكثر حفظا لحديث الشيخ والأشد ملازمة له، وعلى حسب هذا الضَّابط رتَّب أصحابُ الشيخ، فشرط البخاري هو إخراج أحاديث أهل الطبقة الأولى أصالة، ويخرج أصحاب الطبقة الثَّانية متابعة أو في الشَّواهد، ولا ينزل إلى الطبقة الثَّالثة إلا نادرا وتعليقا فضلا عن التي بعدها، وقد ضرب العلماء لذلك مثلا لبيان هذا بأصحاب الزهري، يقول أبو بكر الحازمي: "ثم اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذاهب في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أن مذهب من خرَّج الصحيح أن يعتبر حال الرَّاوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيحٌ ثابت، يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرُّواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال وهو: أن يُعْلَم مثلا أنَّ أصحاب الزُّهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزيَّة على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطَّبقة الأولى، فهو الغاية في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة غير أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السَّفر ويلازمه في الحضر، والطَّبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدَّة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم، والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي، والطبقة الرابعة قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا، وهم من شرط أبي عيسى الترمذي، وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأنَّ الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنَّه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جلعنا شرطه دون شرط أبي داود، والطبقة الخامسة نفرٌ من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد وهم عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا، فأمَّا أهل الطبقة، فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الأيليين، وشعيب بن أبي حمزة وجماعة سواهم، وأما أهل الطبقة الثانية، فنحو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم، والطبقة الثالثة نحو سفيان بن حسين السلمي وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر بن حفص العمري وزمعة بن صالح المكي وغيرهم، والطبقة الرابعة نحو إسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصدفي وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني وإبراهيم بن يزيد المكي والمثنَّى بن الصباح وجماعة سواهم، والطبقة الخامسة: نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبد الله الأيلي وعبد القدوس بن حبيب الدمشقي، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم، وهم خلق

كثير اقتصرت منهم على هؤلاء وقد أفردت لهم كتابا استوفيت فيهم ذكرهم، وقد يخرج البخاري أحيانا من أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة، وذلك لأسباب تقتضيه وليس غرضي في هذا المثال ترتيبهم على وزان ما قد خرَّجوا في الصحاح وإنما قصدي التنبيه والتعريف"[72].

قال ابنُ حجر عقب ذكر كلام الحازمي–وقد تصرَّف فيه–: "وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطَّبقة الثَّانية تعليقا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثَّالثة تعليقا أيضا، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حقِّ المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم"[73].

وحرص الإمام البخاري كلَّ الحرص على تخريج ما أصاب فيه الرَّاوي وإبعاد ما أخطأ فيه(وهي العلة)، ولذلك قلَّت الأحاديث المنتقدة على البخاري جدًّا باعتبار تشدُّده في شرط الصِّحَّة وذلك باختيار الأعلى والأشد في الشُّروط، وقد قرَّر ذلك الأئمَّةُ والعلماء في أثناء كلامهم على تفضيل البخاري على مسلم وغيره من الكتب، بعضهم قرر ذلك مجملا وبعضهم فصَّل فيه.

ومن أحسن من فصَّل في تقرير هذه المسألة الحافظ ابن حجر، فقال في سياق تفضيله صحيح البخاري على صحيح مسلم بعدما ذكر أقوال العلماء في تفضيل البخاري على مسلم من حيث الجملة: "فهذا من حيث الجملة، وأمَّا من حيث التفصيل، فقد قررنا أنَّ مدارَ الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أنَّ كتاب البخاري أتقن رجالا وأشدَّ اتصالا، وبيان ذلك من أوجه؛ أحدها: أنَّ الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضَّعف منهم ثمانون رجلا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا، المتكلم فيه بالضَّعف منهم مائة وستون رجلا، ولا شكَّ أنَّ التَّخريج عمن لم يُتكلَّم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تُكلِّم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا، ثانيها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممَّن تُكلِّم فيه لم يُكْثِر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلَّها أو أكثرَها، إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنَّه أخرج أكثر تلك النُّسخ، كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك، ثالثها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميَّز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإنَّ أكثرَ من تفرد بتخريج حديثه ممن تُكلِّم فيه ممَّن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أنَّ المحدث أعرف بحديثِ شيوخه ممن تقدَّم منهم، رابعها: أن البخاري يُخرِّج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولا، كما تقدَّم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازمي، فهذه الأوجه الأربعة تتعلَّق بإتقان الرواة، وبقي ما يتعلَّق بالاتصال، وهو الوجه الخامس: وذلك أن مسلما كان مذهبه على ما صرح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من خالفه، أنَّ الإسناد المعنعن له حُكْم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، إلا إن كان المعنعن مدلِّسا، والبخاريُّ لا يحمل ذلك على الاتصال

---

[72] – شروط الأئمة الخمسة ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة(ص 150–156).

[73] – هدي الساري(ص 10).

حتى يثبت اجتماعهما ولو مرَّة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه، حتى أنه ربما خرَّج الحديث الذي لا تعلُّق له بالباب جملة، إلا ليُبيِّن سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا، وسترى ذلك واضحا في أماكنه إن شاء الله تعالى، وهذا مما ترجَّح به كتابه، لأنَّا وإنْ سلَّمْنَا ما ذكره مسلم من الحُكْمِ بالاتصال فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضح في الاتصال، والله أعلم، وأمَّا ما يتعلَّق بعدم العلة، وهو الوجه السَّادس: فإنَّ الأحاديث التي انْتُقِدَتْ عليهما بلغت مائتيْ حديث وعشرة أحاديث، كما سيأتي ذكر ذلك مفصلا في فصلٍ مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أنَّ ما قلَّ الانتقاد فيه أرجح مما كُثُر، والله أعلم"[74].

إذا عرفت هذا علمت أنَّ صحيحَ البخاريَّ أصحُّ من صحيح مسلم في اعتبار شروط الحديث الصَّحيح الثَّلاثة؛ اتصال الإسناد، وإتقان الرواة، وانتفاء العلل، لا كما يظنه كثيرٌ من طلبة العلم أنَّ البخاريَّ كان أقوى من مسلم بأنَّ البخاري اشترط ثبوت اللقاء بين الرَّاوي وشيخه ولو مرَّة واحدة، واكتفى مسلم بالمعاصرة وإمكانية اللقاء مع وثاقة الرَّاوي وعدم تدليسه، فإنَّ هذا يرجع فقط إلى شرط الاتصال، وما يخفى على كثيرٍ من طلبة العلم أنَّ حتى في شرط الرُّواة وانتفاء العلل شرط البخاري أضيق وأمتن من شرط مسلم، كما أعلمتك سابقا ونقلت كلام العلماء فيه.

السَّبب الخامس: أنَّ الإمام البخاريَّ لَمَّا ألَّف كتابه الجامع عرضَه على أئمَّة النَّقد في زمانه فاستحسنوه منه، من توفيق اللهY للعبد أن يفتح عليه باب العلم والعمل، ومن ذلك التَّواضع وعدم الاعتداد بالنَّفس وعدم الاغترار بالمنزلة، والبعد عن الاستبداد بالرَّأي، وقد جرت عادةُ كثيرٍ من العلماء المتقدِّمين أن يعرضوا علمهم على أهل العلم والفضل من شيوخهم وأقرانهم في العلم، وعلى سَنَنِهم سار من جاء بعدهم، وقد فعل الإمام البخاري ذلك مع كتابه "الجامع الصَّحيح"، فرغم كون البخاري من الأئمَّة الكبار الذين وصلوا إلى الذروة في علم النقد كما عُلِمَ وكما تقدَّم تقريره، ورغم شرْطِه الشَّديد الذي ضيَّق به شروط الحديث الصَّحيح المتَّفق عليه فاختار منها أعلاها، ورغم تنقيحه لأحاديث "الجامع الصَّحيح"، حيث مكث ستة عشر سنة يؤلف في كتاب جمع أقل من ثلاث آلاف حديث بغير المكرر، إلا أنَّ الإمام البخاري لَمَّا فرغ من تصنيف كتابه عرضه على أئمَّة ذلك العصر من النُّقَّاد الكبار ليقيِّمُوه ويقوِّموه ويسدوا الخلل ويكملوا النَّقص ويبينوا العيب-إن وجد-، قال أبو جعفر الْعقيلِيّ: "لَمَّا ألف البُخَارِيّ كتاب الصَّحِيح عرضه على عَليّ بن الْمَدِينِيّ وَأحمد بن حَنْبَل وَيحيى بن معِين وَغَيرِهِم، فاستحسنوه[75] وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ إِلَّا أَرْبَعَة أَحَادِيث، قَالَ الْعقيلِيّ: وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ، وَهِي صَحِيحَة"[76].

هكذا ذكر الحافظ ابن حجر في كتبه الأربعة؛ "هداية السَّاري"، و"هدي السَّاري"، و"تغليق التعليق"، و"تهذيب التَّهذيب"، هذا الخبرَ معلَّقا عن أبي جعفر العقيلي، وأوَّل من وقفتُ عليه ذكر هذا الخبر ابنُ خير الإشبيلي في

---

[74] – هدي الساري(ص 14-15).

[75] – في المصادر الآتية غير تهذيب التهذيب هكذا: "فاستحسنوه"، وجاء في فهرست ابن خير(ص 83) وفي تهذيب التهذيب(511/3): "فامتحنوه"، والأولى أصح، لدلالة السياق عليها.

[76] – هداية الساري(ص 129)، وهدي الساري(ص 7 و489)، وتغليق التعليق(423/5)، وتهذيب التهذيب(511/3) كلها للحافظ ابن حجر.

فهرسته، فقال: "قَالَ مسلمةُ بنُ قَاسم: سَمِعت من يَقُول عَن أبي جَعْفَر الْعقيلِيّ قَالَ: لَمَّا أَلَّف البُخَارِيّ كِتَابه فِي صَحِيح الحَدِيث عرضه على عَليّ بن الْمَدِينِيّ وَيحيى بن معِين وَأحمد بن حَنْبَل وَغَيرهم، فامتحنوه[77]، فَكَلَّمَهُمْ قَالَ لَهُ: كتابك صَحِيح إِلَّا أَرْبَعَة أَحَادِيث، قَالَ الْعقيلِيّ: وَالْقَوْل فِيهَا البُخَارِيّ، وَهِي صَحِيحَة"[78].

وهذا الخبر طعن فيه بعضُ المعاصرين، وهو الشَّيخ أبو غدة[79]، والشيخ خلدون الأحدب[80]، وكلامهما كأنَّه لا طائل من ورائه، لأنَّهما كأنَّهما نقضَا ما ابتدءا به كلامهما من تضعيف الخبر، فصحَّح الأول الخبر من جهة متنه، وحسن الثَّاني الظنَّ بالحافظ ابن حجر بأنَّه لعله وقف على صحة سند الخبر، والله أعلم.

قلت: فِعْلُ الإمام البخاري هذا يدلُّ على أنَّه قد بالغ جدا في تنقية أحاديثه كتابه وحرص كل الحرص على أن تكون في أعلى درجات الصِّحَّة والقبول، فرغم كونه من النُّقَّاد الكبار وعايش ذروة عصر النَّقد إلا أنَّه–رحمه الله– مبالغة في الاهتمام بقوَّة أحاديث كتابه عرض ما كتبه على أئمَّة الشَّأن في ذلك الوقت، لأنَّ السَّهو والوهم والخطأ يطرأ على عمل الواحد وهو من عمل ونقدم الجماعة أبعد، فإذا أقرَّ مثل الإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين–وهم أئمَّة الدنيا في النَّقد ومعرفة الصَّحيح والضَّعيف–البخاريَّ على أكثر أحاديث جامعه، فهذا يدلُّ على أنَّ كتاب البخاريِّ قد شارك في تصحيح أحاديثه أكثر من عقلٍ إن صحَّ التَّعبير، فإذا استبعدنا الأحاديث المنتقدة وبغض النظر كون الحق مع من البخاري أو غيره، فإنَّنا نستفيد فائدة علمية عزيزة دقيقة، وهي أنَّ ما لم ينتقده هؤلاء الأئمَّة يعني أنَّهم راضون عليه ولم يعرفوا له علَّة، وهذا يدلُّ على أنَّهم يرون أنَّ ما لم يُنْتَقَد صحيح لا علَّة فيه، وهذا بدوره يدل على أنَّ هذه الأحاديث–غير المنتقدة–مجمعٌ على صحتها بين البخاري وابن المديني وابن معين وأحمد بن حنبل، ونستغل هذا الأمر في شرح معنى تلقِّي الأمَّة لأحاديث الصحيحين بالقبول الذي سيأتي في السَّبب السَّابع.

ومع اطِّلاع الأئمَّة؛ أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهم في عصر الإمام البخاري على كتابه وما حصل معه في مناقشة لأحاديث اعترض عليه فيها، وهم أئمة هذا الشأن العارفين بخبايا الروايات، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ الأئمَّة بعدهم توقَّفوا عن النَّظر في أحاديث الجامع الصَّحيح، بل الاهتمام بنقد أحاديثه استمرَّ في الطَّبقة التي تلي أولئك وهو السَّبب السَّادس.

السَّبب السَّادس: أنَّ الأئمَّة بعد طبقة عليِّ بنِ المديني وأحمد وابن معين قد اهتموا بنقد أحاديث الجامع الصَّحيح اهتماما بالغا. تقدَّم آنفا أنَّ العلماء بعد أئمَّة النَّقد الثَّلاثة الذين عُرِضَ عليهم صحيحُ البخاري لم يتوقَّفوا عن النَّظر في أحاديث الجامع الصَّحيح، بل الاهتمام بنقد أحاديثه استمرَّ بعد أولئك الأئمَّة.

فهذا الإمام الدَّارقطني يصنف كتابا يُسمِّيه: "التَّتبُّع" تتبَّع فيه أحاديث البخاري ومسلم حديثا حديثا بشخصية النَّاقد الجهبذ البَّصير بالعلل المتمكن من علم النَّقد، وانظر إلى مدلول كلمة "التَّتبع" اللُّغوي فستجد أنَّ الإمام

---

[77] – تقدَّم التنبيه أنَّ الأصح: "استحسنوه".

[78] – فهرسة ابن خير الإشبيلي(ص 83).

[79] – تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي(ص 28 حاشية).

[80] – ينظر: الإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب(ص 153).

الدَّارقطني بالغ في نقد أحاديث الكتابين، حيث تتبَّعها وأخرج ما رآه منتقدا بالمناقيش، وانتقد الدَّارقطني كذلك سبعة وثلاثين حديثا في الصَّحيحين في كتابه "العلل الواردة" زيادة على ما انتقده في "التتبع"، وللدَّارقطني كذلك جزء لطيف تكلَّم فيه على اثنين وعشرين حديثا في صحيح البخاري، وفيه بعض الزوائد عما في التتبع والعلل"[81].

وما يفيدنا في هذا المقام أنَّ الدارقطني وهو من النُّقاد الكبار وقيل هو خاتمة النقَّاد، قد أجهد نفسَه بتتبُّع أحاديث البخاري ومسلم، فوجد الأحاديث التي تقدَّمت الإشارة إليها، والأغلب فيها الحق مع البخاري، وما كان فيه بعض الحق مع الدَّارقطني فإنَّما ذلك في بعض أحاديث مسلم، على أنَّ أغلبها يرجع الانتقاد فيه إلى الأسانيد، وأمَّا المتون فلم يسلم النَّقد إلا في عدد يسيرٍ جدًّا.

وممَّن انتقد أحاديث البخاري ومسلم كذلك غير الدارقطني: أبو علي الجياني الغسَّاني في كتابه: "تقييد المهمل، وتمييز المشكل"، خصص فصلين في الكتاب للكلام على بعض أحاديث الصحيحين مما لم يذكره الدارقطني.

كذلك ممن انتقد بعض أحاديث الصَّحيحين ابن القطان الفاسي في مواضع من كتابه "بيان الوهم والإيهام".

وقد تصدَّى للجواب على هذه الأحاديث المنتقدة على البخاري وكذلك مسلم جماعةٌ من العلماء وانتصروا لأحاديث الصَّحيحين، من أولئك أبو مسعود إبراهيم الدمشقي، في كتابه: "الأجوبة عمَّا أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم"، وكذلك أجاب ابن الصَّلاح والنَّووي وبعض شراح الحديث على بعض الأحاديث المنتقدة.

ثم جاء الحافظ ابن حجر فتولى الجواب على الأحاديث المنتقدة على البخاري حديثا حديثا، فقد أورد في "هدي السَّاري" كلَّ الأحاديث التي انتقدها الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره على البخاري ومسلم، وقد بلغت مائتان وعشرة أحاديث؛ اشتركا في اثنين وثلاثين حديثا، وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثا، وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث[82]، ثمَّ فصَّل الجواب على الأحاديث المنتقدة على البخاري، أوردها على ترتيب صحيح البخاري وقد بلغت عشرة ومائة حديث(110)، وأجاب على الانتقادات فيها إجمالا ثم تفصيلا، كما أجاب على بعض الأحاديث الأخرى غير هذه في ثنايا شرحه "فتح الباري".

أما الجواب الإجمالي، فيقول الحافظُ ابن حجر: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل"، ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال: "فإذا عرف وتقرر أنهما لا، يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة...".

أمَّا الجواب التفصيلي، فيقول ابن حجر تتمة لكلامه السَّابق: "وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساما؛ **القسم الأول**: ما تختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص، من رجال الإسناد، فإن حصلت الزيادة من صاحب المصنف وانتُقد عليها، فإن هذا مردود لأن الراوي قد يكون سمع بواسطة عن شيخه، وقد يكون سمع

[81] – صحيح البخاري شبهات وردود(ص 65) ولعله في المعارضات الفكرية.

[82] – هدي الساري(ص 346).

عنه مباشرة، وإن كان لم يسمعه من الطريق الناقصة فهو منقطع والمنقطع من أنواع الضعيف، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا، أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيّنا أو صرّح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهرا فمحصل الجواب: عن صاحب الصحيح أنه إنما أُخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع؛ لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوّغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، **القسم الثاني**: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، وإن أمتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد فيُخرّج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله والله أعلم، **القسم الثالث**: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية؛ بحيث يتعذر الجمع، أمّا إن كانت الزيادة لا منافاة فيها؛ بحيث تكون كالحديث المستقل، فلا إلا إن وضّح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر، **القسم الرابع**: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين وهما السابع والثلاثون والثالث والأربعون، **القسم الخامس**: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا ومنه ما لا يؤثر، **القسم السَّادس**: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين، كما تعرضوا لذلك في الإسناد"[83].

ثم قال في آخر هذه الأقسام: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمَّةُ على الصَّحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النَّادر".

قلت: الذي يهمُّنا في هذا ونستخلصه مما تقدَّم أنَّ انتقاد هؤلاء الأئمَّة لأحاديث صحيح البخاري كان بتتبع واستقراء من أئمَّة كبار وعلماء متخصصين، ومع قلَّه الأحاديث المنتقدة على البخاري، فلم يُسَلَّم لهم فيه مع قلته إلا النَّادر، فقد تتبع العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر جميع الأحاديث المنتقدة على البخاري من الدارقطني وغيره وأجاب عليها حديثا حديثا، وجواب الحافظ ابن حجر وإن كان فيه بعض الميول للبخاري بل أحيانا تجد بعض

[83] – هدي الساري(ص 347-348).

التكلُّف في الدفاع عن اختيار البخاري[84] إلا أنَّ أغلبها كانت أجوبة مسدَّدة ظهر فيها بجلاء قوة الإمام البخاري وإمامته في هذا الشَّأن، وكشف بما لا يترك مجالا للشَّكِّ عن قيمة هذا الصَّرح العظيم، وليس الخبر كالمعاينة، فكتاب ضمَّ هذه الأحاديث كلها بأسانيدها المتكاثرة لم ينتقد عليه إلا أحاديث يسيرة، وهذه المنتقدة الحق في أكثرها مع البخاري مع أهلية المنتقِد وتمكُّنه في علم النقد، وما قد يصح الانتقاد فيه فنادرٌ جدا وأكثره يرجع إلى الأسانيد مع سلامة المتون، فهذا يدلُّ على قمَّة الإتقان، فإذا عرف الفَهِمُ اللَّبيب ذلك وتيقن الطالب الأريب هذا، عظمت قيمة هذا الكتاب في نفسه وعرف مرتبته، لذلك قال الحافظ ابن حجر في آخر فصل الدفاع على الأحاديث المنتقدة على البخاري: "هذا جميع ما تعقَّبه الحُفَّاظ النُّقَّاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق...فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم".

السَّبب السَّابع: إجماع الأئمَّة والعلماء على صحة ما في كتاب البخاري في الجملة، وتلقي الأمَّة لأحاديثه بالقبول إلا أحرفا يسيرة مما انتقد عليه، وأنَّه أصح كتابٍ بعد كتاب اللهY. ويعتبر هذا السَّبب نتيجة للأسباب المتقدِّمة ولذلك جعلته الأخير، فتلقي الأمَّة لأحاديث الصَّحيحين بالقبول ليس أمرًا عشوائيا، ولم يأت عَبثًا وصدفة، ولا كان مداراة أو مجاملة للبخاري أو مسلم، بل كان نِتَاجا لسلسلة من المعطيات والأسباب هي التي تقدَّم ذكرها.

فأحاديثُ الصَّحيحين مرَّت على غربلةٍ دقيقةٍ منذ عهد مؤلفيهما إلى أن استقرَّ الإجماع على صِحَّةِ أحاديثهما وتلقيهما بالقبول، مرورا بأعصرٍ عرفت تَتبُّعا وتدقيقا في أحاديث الكتابين، فهذا الذي نتج عنه الاطمئنان لأحاديث هذين الكتابين، فكتابٌ ألَّفه ناقدٌ جهبذٌ مثل الإمام البخاري وراعى أعلى مراتب الصِّحَّة، ثمَّ عرضه على أعلم الأمَّة بالنَّقد والعلل؛ ابن المديني وأحمد وابن معين، ثمَّ تتبَّع أحاديثه علماء النَّقد الكبار في كلِّ عصر من أمثال الدارقطني، لا شك أنَّه خضع لعملية تدقيقٍ كبيرة من أئمَّة مأَهَّلين وعلماء متخصِّصين، شهد لهم العام والخاص برسوخ القدم في هذا العلم، لا غرو بعد ذلك أنَّه سيصل إلى الذِّروة في الإتقان، بل نستطيع أنَّ نجزم أنَّ صحيحَ البخاري ليس كتاب البخاري وحدَه بل هو كتابُ أئمَّة النَّقد كلهم وعلماء الإسلام جلُّهم، لأنَّهم تتبَّعوه وانتقدوه فواطؤوه عليه ووافقوه على أحاديثه إلا ما انتقد عليه–وهو قطرةٌ في بحر ونقرة في جذع–.

وكأنِّي بكتاب البخاري مثل بنيان بُني على أساسٍ متين، ثمَّ تُدُرِّج في هذا البناء بالتُّؤدة، فوضعت لَبِنَاتُه لَبِنَة لَبِنَة، وهناك القائم على هذا البناء يعتني به ويحوطه بشدَّةِ الاهتمام والمراقبة، حتى اكتمل البناء واستقر الصَّرح في أكمل هيئة وأمتن بِنْيَة وأحسن صورة.

ولأجل هذه الأسباب العلمية والموضوعية كلها تلقَّت الأمَّةُ أحاديثَ الكتابين بالقبول إلا أحرفا يسيرة وأجمعوا على صحة أحاديث البخاري وكذلك مسلم في الجملة، وأنَّ كتاب الجامع للبخاري هو أصح كتب السُّنَّة وأنَّه أصحُّ كتاب بعد كتاب اللهY، وهذا والله شرف عظيم للبخاري وكتابه أن يقرن كتابه بكتاب اللهY.

---

[84] – ينظر: فتح المغيث(74/1).

يقول الجويني: "لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته أنَّ ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النَّبيِّρ لما ألزمتُه الطلاق، ولا حنَّثتُه، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما"[85].

ويقول أبو إسحاق الإسفراييني: "أهلُ الصَّنعةِ مجمعون على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها الصَّحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلافٌ في طرقها ورواتها، فمن خالف حكمه خبرًا منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه؛ لأنَّ هذه الأخبار تلقتها الأمَّةُ بالقبول"[86].

وقال أبو نصر السجزي: "أجْمع أهلُ العلم-الفُقَهاءُ وغيرُهُم-على أنَّ رجلًا لو حلفَ بالطَّلَاق أنَّ جمِيعَ ما فِي كتاب البُخاريِّ ممَّا روِي عن النَّبِيِّρ قدْ صحَّ عَنْه، ورسُولُ اللَّهρ قالهُ لا شكَّ فِيه، أنَّهُ لا يَحْنَثُ والْمرأَةُ بِحَالِهَا فِي حِبَالَتِهِ"[87].

وقال أبو المظفر السَّمعاني: "وأمَّا الكتب التي تعتمد في الحديث فأول ذلك **الجامع الصحيح** عن البخاري ثم **الصحيح** عن مسلم بن الحجاج القشيري ... وأولى هذه الكتب بالاعتماد صحيح البخاري. وقد قيل: **إن ما فيه مقطوع بصحته عن النَّبيِّρ**"[88].

ويقول الإمام النَّووي: "اتَّفق العلماء رحمهم الله على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصَّحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمَّة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنَّه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث"[89].

قدَّمت كلام الإمام النَّووي في هذا الباب على كلام بعض من تقدَّمه كابن الصلاح لأنَّ جمع بين ثلاثة أمور؛ الاتِّفاق على صحة ما في الصَّحيحين، وتلقي الأمَّة لأحاديثهما بالقبول، وأنَّ البخاري أصحُّ الكتابين.

ويقول الإمام أبو عمرو بن الصَّلاح وهو يتكلم على أقسام الحديث الصحيح: "فأوَّلُها: صحيحٌ أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ جميعاً، الثَّاني: صحيحٌ انفَرَدَ بهِ البخاريُّ، أيْ: عنْ مسلمٍ...هذهِ أمَّهاتُ أقسامِهِ وأعلاهَا: الأوَّلُ، وهو الذي يقولُ فيهِ أهلُ الحديثِ كثيراً: "صحيحٌ متَّفَقٌ عليهِ" يُطْلِقُونَ ذلكَ ويَعْنونَ بهِ اتِّفاقَ البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتِّفاقَ الأمَّةِ عليهِ، لكنَّ اتِّفَاقَ الأمَّةِ عليهِ لازمٌ منْ ذلكَ، وحاصِلٌ معهُ؛ لاتِّفاقِ الأمَّةِ على تلقِّي ما اتَّفَقا عليهِ بالقبولِ، وهذا القسمُ جميعُهُ مقطوعٌ بصِحَّتِهِ، والعِلْمُ اليقينيُّ النَّظريُّ واقعٌ بهِ، خلافاً لقولِ مَنْ نَفَى ذلكَ، مُحْتَجّاً بأنَّهُ لا يُفيدُ في أصلِهِ إلاَّ الظَّنَّ، وإنَّما تلقَّتْهُ الأمَّةُ بالقبولِ؛ لأنَّهُ يجبُ عليهِمُ العملُ بالظَّنِّ، والظَّنُّ قَدْ يُخْطِئُ، وقدْ كنتُ أميلُ إلى هذا، وأحسبُهُ قويّاً ثُمَّ بانَ لي أنَّ المذهبَ الذي اخْتَرْناهُ أوَّلاً هوَ الصحيحُ؛ لأنَّ ظَنَّ مَنْ هوَ معصومٌ مِنَ الخطأِ لا

---

[85] – صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(ص86).

[86] – فتح المغيث للسخاوي(1/72-73).

[87] – مقدمة ابن الصلاح (ص26).

[88] – القواطع في أصول الفقه 2/609، ت صالح سهيل حمودة، نشر دار الفاروق-عمان، ط1/1432هـ-2011م.

[89] – شرح النووي على مسلم(1/14).

يُخْطِئُ، والأمَّةُ في إجماعِها مَعْصومةٌ مِنَ الخطأِ، ولهذا كانَ الإجماعُ الْمُبْتَنَى على الاجتهادِ حُجَّةً مقطوعاً بها، وأكثرُ إجماعاتِ العلماءِ كذلكَ، وهذهِ نكتَةٌ نفيسةٌ نافعةٌ، ومِنْ فوائدِها: القولُ بأنَّ ما انفردَ بهِ البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيلِ ما يُقْطَعُ بصِحَّتِهِ؛ لتَلَقِّي الأمَّةِ كلَّ واحدٍ من كتابَيْهما بالقبولِ على الوجهِ الذي فصَّلناهُ مِنْ حالِهما فيما سبقَ، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النَّقْدِ مِنَ الحفَّاظِ كالدَّارقطنيِّ وغيرِهِ، وهي معروفةٌ عِندَ أهلِ هذا الشأْنِ، واللهُ أعلمُ"[90].

وقال ابن الصَّلاح أيضا: "جميع ما حَكَمَ مسلم بصحَّته من هذا الكتاب فهو مقطوعٌ بصحته، والعلمُ النظريُّ حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأنَّ الأمَّة تلقَّت ذلك بالقبول -سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع-؛ والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافا لبعض محققي الأصوليين حيث نفى ذلك بناءً على أنَّه لا يفيد في حق كل واحد منهم إلا الظنَّ، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطأ، وهذا مندفع، لأنَّ ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ...إذا عرفت هذا فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول وما ذلك إلا في مواضع قليلة..."[91].

وقال ابنُ كثير: "وأجمع العلماء على قبوله-أي صحيح البخاري-وصحَّة ما فيه، وكذلك سائر أَهْلُ الْإِسْلَامِ"[92].

ويقول تاج الدين السُّبكي: "وَأما كِتَابه الْجَامِع الصَّحِيح فأجلُّ كتب الْإِسْلَام وأفضلها بعد كتاب الله، وَلَا عِبْرَة بِمن يرجح عَلَيْهِ صَحِيح مُسلم، فَإِن مقَالَته هَذِه شَاذَّة لَا يعوَّل عَلَيْهَا"[93].

وما سبق ذكره وتقريرُه ليس تقديسا للبخاري كما يدَّعيه الحداثيون، ولذلك لم يقنعوا بكلِّ الإجماعات المتقدِّمة من أولئك الأئمَّة وردوها كلَّها وردوا معها تلقِّي الأمَّة لهما بالقبول الذين نقله أئمة الإسلام وعلماؤه، بل بالغ بعضهم وزعم أنَّ هذا الإجماع كذِب وخُرافة كما فعله رشيد أيلال حيث قال: "والحقيقةُ التي لا تقبل الجدل كما سنبيِّنها بعد قليل، هي أنَّ رواية الإجماع حول صحيح البخاري ليست إلا كِذْبَة من الكذب الكثير الذي تعجُّ به كتب التُّراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهاته الأسطورة التي وجب أن ننسفها نسفًا"[94].

قلت: هذا والله مكابرة، وضربٌ لعلوم الإسلام وكلام أئمَّته عرض الحائط، لكن مع هذا، فَمِنْ إنصاف الأئمَّة والعلماء أنَّهم لم يحكموا على أحاديث البخاري بالقداسة ولا لمؤلفه بالعصمة، فهم بحمد الله لم يقولوا بعصمة البخاري ومسلم ولا بتقديسهما، والدَّليل على ذلك أنَّ الإجماع والتلقِّي بالقبول ليس شاملا لكلِّ أحاديث الصَّحيحين، بل هو مختصٌّ بما لم يُنتقد عليهما.

---

[90] – معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ"مقدمة ابن الصلاح"(ص 96-97).

[91] – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط(ص85-86).

[92] – البداية والنهاية(30/11 ت شيري).

[93] –طبقات الشافعية الكبرى(215/2).

[94] – صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 130).

يقول ابنُ الصَّلاح: "إذا عرفت هَذَا فَمَا أَخذ عَلَيْهِمَا من ذَلِك وقدح فِيهِ مُعْتَمد من الْحفاظ فَهُوَ مُسْتَثْنى مِمَّا ذَكرْنَاهُ لعدم الْإِجْمَاع على تلقيه بِالْقبُولِ وَمَا ذَلِك إِلَّا فِي مَوَاضِع قَليلَة سننبه على مَا وَقع مِنْهَا فِي هَذَا الْكتاب إِن شَاءَ الله الْعَظِيم وَهُوَ أعلم"[95].

نقل ابنُ حجر كلام ابن الصلاح هذا ثمَّ قال: "وهو احترازٌ حسن"[96]، ويقول ابنُ حجر أيضًا: "والخبر المحتف بالقرائن أنواع؛ منها: ما أخرجه الشَّيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ التَّواتر، فإنَّه احتفت به قرائن، منها؛ جلالتهما في هذا الشَّأن، وتقدمهما في تمييز الصَّحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أنَّ هذا يختصُّ بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصلٌ على تسليم صحته"[97].

فالإجماع إنَّما وقع على الأحاديث التي لم تُنْتَقَد، أمَّا الأحاديث المنتقدة، فهي غير مقصودةٌ بالإجماع، وهذا من عدلهم وإنصافهم رحمهم الله، فلم لم يبالغوا بنقل الإجماع على صحة كلِّ ما في الصَّحيحين، بل ذكروا الإجماع على ما لم ينتقده عليهما النُّقَّاد.

وهذا الأمر–أقصد أنَّ الإجماع والتلقِّي بالقبول ليس شاملا لكلِّ أحاديث الصَّحيحين، بل هو مختصٌّ بما لم يُنتقد عليهما–يفيدنا فائدتين علميتين كبيرتين؛ الأولى: أنَّ غير المنتقد عليهما لا يجوز لأحدٍ انتقاده كائنا من كان، مهما وصل من علم ومهما ادَّعى من نقد، والثَّانية: أنَّه يجوز لمن كان له أهلية النَّقد أن يجري نقده في المنتقد عليهما، وفي هذه الحالة لا يخرج نقده عن عملية الترجيح بين اختيار البخاري ومسلم واختيار من انتقدهما، وهو ما سنتناوله في المبحث الثَّاني.

المبحث الثَّاني: حدود نقد أحاديث صحيح البخاري وشروط المتكلم فيها. إذا عرفت الأسباب التي جعلت لكتابي البخاري ومسلم مزيَّةً على غيرهما من كتب السُّنَّة عرفت أنَّ الكلام على أحاديثهما أمرٌ خطير، والإقدام على نقد ما فيهما لا يجوز إلا في حدودٍ ضيِّقة وبشروطٍ معتبرة، وهو ما سنتكلم عليه في المطلبين الآتيين.

المطلب الأوَّل: حدود نقد أحاديث صحيح البخاري. تقدَّم أن الأمَّة تلقَّت أحاديث الصَّحيحين بالقبول وأجمعت على صحَّة ما فيهما إلا أحرفًا يسيرة انتقدها عليهما النُّقَّاد والأئمَّة، وهذا يعني أنَّ أكثر الأحاديث غير منتقدة، وهي المقصودة بالإجماع على صحتها وبتلقيها بالقبول، وهذا يعني أن المنتقد عليهما–وهو يسيرٌ وأكثره يرجع إلى الأسانيد–ليس داخلا في الإجماع ولا في التَّلقي بالقبول، يقول ابن الصلاح: "إذا عرفت هَذَا فَمَا أَخذ عَلَيْهِمَا من ذَلِك وقدح فِيهِ مُعْتَمد من الْحفاظ فَهُوَ مُسْتَثْنى مِمَّا ذَكرْنَاهُ لعدم الْإِجْمَاع على تلقيه بِالْقبُولِ وَمَا ذَلِك إِلَّا

---

[95] – صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(ص87).

[96] – هدي الساري(ص 344).

[97] – نزهة النظر(ص 60–61 ت الرحيلي).

فِي مَوَاضِع قَليلَة سننبه على مَا وَقع مِنْهَا فِي هَذَا الْكتاب إِن شَاءَ الله الْعَظِيم وَهُوَ أعلم"[98]، ويقول كذلك فيما تقدم النقل عنه: "ومِنْ فوائدِها: القولُ بأنَّ ما انفردَ بهِ البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيلِ ما يُقْطَعُ بصِحَّتِهِ؛ لتَلَقِّي الأمَّةِ كلَّ واحدٍ من كتابَيْهما بالقبولِ على الوجهِ الذي فصَّلناهُ مِنْ حالِهما فيما سبقَ، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النَّقْدِ مِنَ الحفَّاظِ كالدَّارقطنيِّ وغيرِهِ، وهي معروفةٌ عِندَ أهلِ هذا الشأْنِ، واللهُ أعلمُ"[99]، ويقول ابنُ تيمية: "وكذلك التَّصحيح لم يقلِّد أئمَّةُ الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صحَّحاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواد المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقِدة، والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب...وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، وفي الجملة: من نقد سبعة آلاف درهم فلم يرُجْ عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته"[100].

قلت: هذا من إنصاف العلماء رحمهم الله، فهم لم يُبالغوا ولم يقدسوا كتابي البخاري ومسلم كما يزعم المستشرقون والحداثيون، بل ذكروا أنَّ المنتقد عليهما لا يشمله الإجماع على صحة أحاديثهما ولا تلقي الأمة لأحاديثهما بالقبول، وذلك لانتقاد الأئمَّة لتلك الأحاديث، وهذا يدلُّ على أنَّ الأحاديث المنتقدة هي محلُّ بحثٍ ونظر من العلماء، بمعنى أنَّها تجعل من المختلف فيه بين النُّقَّاد، ولمن كانت له أهلية النَّظر التَّرجيح بين اختيار الشَّيخين واختيار من انتقدها على حسب الأدلة، وهذا هو مقصودنا بحدود نقد أحاديث الصَّحيحين، وهذا يدل في الوقت نفسه أنَّه لا يحقُّ لأحد كائنٍ من كان أن يتجاوز نقده لأحاديث الصَّحيح أحاديث المنتقد عليهما ليصل إلى غير المنتقد، لأنَّ عند ذلك يكون خارقا للإجماع الذي وقع على تلك الأحاديث ومتهما-ضِمْنًا-لأولئك النُّقَّاد الكبار بالقُصور في العلم والتَّتبُّع حيث غابت علَّة الحديث الذي يريد أن يتكلم عليه من غير الأحاديث التي انتقدها الأئمة على مثل أحمد وابن المديني وابن معين وأبي زرعة والدارقطني والدمشقي والغساني فلم يعرفوها، وهو الجهابذة الكبار وعرفها هذا المنتقد، فهذا محالٌ عقلا وواقعا.

إذا تقرر ما تقدَّم، فإنَّ حدود نقد أحاديث الصَّحيحين هي تلك التي انتقدها الأئمَّة وفقط، ونقدها عندئذ لا يتعدَّى أن يكون ترجيحًا بين أقوالِ الأئمَّة أنفسهم بحسب الأدلة والقرائن الموجودة عند كلِّ طرفٍ ولا يلزم من ذلك بالضَّرورة ترجيح قول من خالف البخاريَّ ومسلما، ومع صعوبة التَّرجيح في مثل هذه الحالة، فلا يُفتَح الباب لكلِّ أحد لفعل ذلك، بل إنَّ الْمُقْدِمُ على الخوض في ذلك ينبغي أن يتَّصف بالأهلية الكاملة، وهو الذي توفرت فيه

---

[98] - صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(ص87).

[99] - معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح(ص 96-97).

[100] - منهاج السنة النبوية (7/153-155).

شروطٌ معينة، هي التي سنأخذها في المطلب الآتي.

المطلب الثَّاني: شروط المتكلم في أحاديث البخاري المنتقدة(أهلية المتكلم في أحاديث صحيح البخاري المنتقدة على صاحبه). وعنونت المطلب بهذا العنوان، لأنَّ الأحاديث التي يجوز الانتقاد فيها والكلام عليها والأخذ والرد فيها إنما هي تلك الأحاديث المنتقدة وفقط وهي قليلةٌ جدا، وهذا يعني أنَّ غير المنتقد عليه من أهل العلم لا يجوز لأحد كائن من كان التطرق لها والبحث فيها فضلا عن الطَّعن فيها، لأنَّ تلك الأحاديث أجمع العلماء على صحتها وتلقتها الأمة بالقبول، فيعتبر المتعرض عليها ناقضا للإجماع ضاربا لتلقي الأمَّة لها بالقبول عرض الحائط، وهذا الذي لا يمكن قبوله من أحد، لأنَّه طعنٌ في علماء الأمَّة جمعاء، وتسفيهٌ لعلوم المحدثين والمفسرين والفقهاء، وهذا يكفي في بطلان هذا الفعل وشناعة هذا العمل.

فالْمُتكلم في أحاديث صحيح البخاري في حقيقة الأمر يناطح أئمَّة كبارا قد بلغوا مبلغا عظيما في النَّقد والوقوف على دقائق علم العلل، وتوفرت في حقهم وسائل وأساليب ومعطيات هي منعدمة فيمن جاء بعدهم، ولا يمكن للمتأخرين أن يصلو إلى تلك المرتبة التي كانت لأولئك لأسباب موضوعية وعليمة تمنعهم من ذلك.

وسنذكر بإذن اللهY أسباب المنع من الكلام على غير المنتقد، وشروط المتكلم في المنتقد، في فرعين:

الفرع الأوَّل: أسباب المنع من انتقاد أحاديث البخاري غير المنتقدة ممن سبق من العلماء. الكلام في مسائل العلم حَقٌّ شائعٌ بين النَّاس لا يجوز أن يستأثر به طائفة دون غيرها أو أفراد دون غيرهم، ولا ينبغي التحجير عن النَّاس في الخوض في مسائله، لكن في الوقت نفسه ينبغي أن يعلم أنَّ العلمَ الشرعيَّ أمانة ثقيلة، لأنَّها التوقيع عن اللهY ورسوله الكريمρ، ولذلك لا يجوز الإقدام على الكلام في مسائل علوم الشَّريعة إلا لذوي الأهلية والاختصاص في فنونها، ولا نبالغ إن قلنا إنَّ أدقَّ علمٍ خلقه اللهY هو علم نقد الحديث، فهو علمٌ يصعب فهمه على كثيرٍ من المتخصِّصين في علوم الشَّريعة كالفقه والعقيدة والتَّفسير، بل قد تخفى بعضُ دقائقه حتى على كثيرٍ ممن ينتسب لعلم الحديث ومضى في تعلُّمه والاشتغال به دهرًا، فما بالك بهؤلاء الحداثيين الذين هم أبعد النَّاس عنه، فلا شكَّ أنَّ تعاملهم مع مسائله سيكون سطحيًّا ساذجا يَتْبَعُ سذاجة وسطحية علمهم به، ولذلك فالمنع من الكلام على بعض مسائل العلم بل وتحريم ذلك له أسبابه الموضوعية ومبرراته العلمية، ومن ذلك منع بل وتحريم انتقاد أحاديث صحيح البخاري غير المنتقدة عليه، فإنَّ العلماء لما منعوا ذلك لم يمنعوه للهوى أو للتشفِّي بل لأسباب مقنعة ومبررات موضوعية، ومن أهم تلك الأسباب:

السَّبب الأوَّل: أنَّ الإمام البخاري ومسلما من النُّقَّاد الكبار، الذين وصلوا إلى مرتبة عليَّة جدًّا منه وخصوصا البخاري، وقد تقدم في الفصل الأوَّل في السبب الأول لعلو مرتبة صحيح البخاري كيف كان هذا الإمام وأين وصل به المقام بالنَّقد حتى هابه شيوخه فضلا عن أقرانه وتلاميذه، فالذي ينتقد أحاديث الصحيحين إنما هو يناطح أئمَّةً وصلوا ذروة النقد ولا شك أنَّ فَاعِلَ ذلك من غير أهلية سيفضح نفسه وينادي على نفسه بالجهل بل سينادي على نفسه بالجرأة التي ليس في محلها، إذْ كيف له أن يجابه مثل البخاري الذي لم يتهيأ للأئمة الكبار أن يأخذوا عنه زلة أو يُغربوا عليه حديثا، فهذا الدارقطني مع جلالته في النَّقد ومع أنه انتقد قليلا من الأحاديث فقط ومع كون المنتقد

أكثره في الأسانيد مع سلامة المتون، فأغلب ما انتقده كان فيه الحق مع البخاري، فكيف بمن هو دونه بمراحل وإن زعم التَّخصُّص، فكيف بأهل التيار الحداثي والعلماني والعقلاني الذين لم يشموا لعلم الحديث رائحة فضلا أن يغوصوا في دقائقه، فإنَّه علم دقيق قلَّ من يُتْقِنُه، وهو السَّبب الثاني.

السَّبب الثَّاني وهو متعلق بما قبله: أنَّ علم النَّقد علم دقيق للغاية، وقد تقدَّم استظهار أنَّه أدقُّ علمٍ خلقه اللهY، فهو علمٌ يصعب فهمه على كثيرٍ من المتخصِّصين في علوم الشَّريعة كالفقه والعقيدة والتَّفسير، بل قد تخفى بعضُ دقائقه حتى على كثيرٍ ممن ينتسب لعلم الحديث ومضى في تعلُّمه والاشتغال به دهرًا، ولذلك فالمتكلم فيه بلا بيِّنة مُتخوِّضٌ فيما لا يعرف مُتكلِّمٌ فيما لا يُحسن، وقد اتَّفق العقلاء على أن من تكلم في غير فنِّه أتى بالدواهي والعجائب، وهو الحاصل فيمن تكلم في أحاديث الصحيحين، أمَّا من تكلم فيه من أصحاب التيار العلماني والحداثي والعقلاني، فلا تردد في بطلان فعلهم لأنَّهم لم يتبعوا المنهج العلمي النَّقدي عند المحدثين لأنهم لا يرونه معيارا للحكم على الحديث أصلا، وإنما طبقوا المناهج الغربية في نقد أحاديث الصَّحيحين، تلكم المناهج التي لا يمكن الوثوق بها في نقد الأحاديث بل لا يمكن اعتبارها أصلا، فهي لا تصلح لنقد كثير من ظاهر العلم فكيف بدقيقه، وما بني على باطل فهو باطل، وأمَّا من تكلَّم في أحاديث الصحيحين ممن ينتسب إلى العلم، فالناظر في عمل بعضهم يرى أنَّ منطلقهم في النقد كان من خلفية فكرية، إمَّا فقهية أو عقدية، فالتعصب والخلفية الفكرية هو الذي جعلهم يلوون أعناق الأدلة للطعن في بعض أحاديث الصَّحيحين لمخالفتها لقناعتهم الفقهية أو لمنهجهم العقدي، ويظهر جليا في تعامل زاهد الكوثري مع أحاديث الصحيحين أو بعض الرَّوافض الشيعة، وأمَّا بعض من تعرض لأحاديث الصحيحين من أهل العلم من أهل السنة، فالناظر في تعاملهم يرى أنَّ انتقادهم كان في الغالب بأمور سطحية ساذجة، وعند التدقيق في تلك الأحاديث وما لابسها من قرائن وأحوال مع أخذ الاعتبار منهج الشيخين وطريقة تعاملهم مع أنواع الأحاديث كأحاديث المدلسين والمختلطين ومن فيه حفظه شيء يجد أن انتقادهم مردودٌ، وتؤكد فعلا أن تعاملهم كان سطحيا.

السَّبب الثَّالث وهو أهم الأسباب: أنَّ الأئمَّة والعلماء متَّفقون على صِحَّةِ هذا النَّوع من أحاديث الصَّحيحين، أي الأحاديث غير المنتقدة عليهما، وهي جمهور أحاديث الصَّحيحين، وتلَّقت الأمَّة هذه الأحاديث بالقبول، وقد تقدَّم بيانه في المطلب الأوَّل، فالمتعرض لهذا النَّوع من الأحاديث خارقٌ للإجماع، ضاربٌ لتلقي الأمَّةِ بالقبول عرض الحائط، وهو بذلك يطعن في علم الأئمَّةِ واتِّفاق جمهور الأمَّة، لأنَّ فعله هذا يتضَّمن تجهيل كل الأئمَّة والعلماء الذين نقلوا الإجماع وتسفيه تلقي الأمة لهذه الأحاديث بالقبول، ولا شكَّ أنَّ حرم مثل هذا النَّوع من الإجماع الذي بلغ حد التَّلقي بالقبول وهو من أقوى أنواع الإجماعات لا يجوز، ويكفي هذا السَّبب وحده في المنع من الكلام على أحاديث البخاري غير المنتقدة، وهذا الذي ذكرته هو لازم كلام أئمتنا وعلمائنا الذين نقلنا عنهم فيما سبق نقل الإجماع والتلقي والإقرار به، فإنَّ لازم ذلك أنَّ المتكلم فيما وقع عليه الإجماع وتلقي بالقبول خارق للإجماع طاعنٌ في التلقي بالقبول، وهذا يدل على المنع من فعل ذلك، والعلم عند الله تعالى.

الفرع الثَّاني: الشُّروط التي يجب توفرها في المتكلم في أحاديث صحيح البخاري المنتقدة. بعدما عرفنا

حدود نقد أحاديث البخاري وهي المنتقدة عليه من الأئمة والعلماء قبل استقرار الإجماع على صحة ما فيه إلا تلك المنتقدة، وهي قليلة جدا بالنسبة لغير المنتقد، وعرفنا أسباب المنع من انتقاد غير المنتقد، نتطرق الآن إلى الشُّروط التي يجب توفرها في المتكلم في أحاديث صحيح البخاري المنتقدة، وهي شروط الأهلية[101]، وسنقتصر على تعداد هذه الشُّروط طلبا للاختصار:

الشَّرط الأوَّل: أن يكون النَّاقدُ من أهل السُّنَّة والجماعة، **الشَّرط الثَّاني**: التخصُّص في علم الحديث، **الشَّرط الثَّالث**: العلم والمعرفة الواسعة بعلل الأسانيد وحفظ الطرق والرِّوايات، **الشَّرط الرَّابع**: فهم مقاصد الشيخين في التَّصحيح والاستدلال بالأحاديث والأسانيد، **الشَّرط الخامس**: الإنصاف، والبعد عن التعصُّب المذهبي، **الشَّرط السَّادس**: عدم الاستعجال في استشكال الأحاديث، ووجوب مراجعة كلام العلماء في ذلك، **الشَّرط السَّابع**: عدم الكلام فيما لم يتكلم فيه النُّقَّاد الأوائل.

وهذه شروطٌ شديدة تُضيِّق من دائرة الدَّاخلين في المنتقدين على أحاديث البخاري غير المنتقدة، ولا إخاله تتوفر إلا على النَّزر اليسير من المتخصصين الذين بلغوا حدا من الإلمام بعلوم النَّقد على طريقة النقاد، وبذلك تعرف أنَّ هذه الشُّروط لا تتوفر في أكثر من يعترض على أحاديث البخاري ممن يشتغل بعلوم الشَّريعة فضلا أن يدخل فيها أحدٌ من الحداثيين الذين لم يشمُّوا لعلوم الحديث رائحة فضلا أنَّهم غاصوا في دقائق هذا العلم.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات، في ختامِ هذا البحث يمكن ذكر أهمِّ النَّتائج والتوصيات:

أوَّلا: النتائج.

1-أنَّ الأئمَّة النقَّاد بذلوا جهودا جبَّارة في حفظ السَّنَّة وتدوينها وتصنيفها وتنقيتها من كلِّ دخيل، وأنَّ اللهY حفظ سنَّة النَّبيِّρ وهيأ لحفظها رجالا سخَّروا أنفسهم لهذا الشَّأن، ومنهم الإمام البخاري الذي هيَّأه اللهY لتأليف أصحِّ كتابٍ بعد كتاب اللهY.

2- أنَّ علو مرتبة صحيح البخاري وتربُّعَه على هرم كتبِ السُّنَّة كانت لأسباب علمية وموضوعية مقنعة.

3-الأسباب الموضوعية والعلمية لعلو مرتبة صحيح الإمام البخاري تنحصر في سبعة، منها: كون الإمام البخاري من أئمَّةِ النَّقد الكبار، وكون الإمام البخاريّ عاش في العصر الذَّهبي للنَّقد، وتخرَّج على أئمَّةِ الدنيا فيه، ومنها اشتراط البخاري لأعلى مراتب الصِّحة في الأحاديث، ومنها أنَّ الإمام البخاريَّ لَمَّا ألَّف كتابه الجامع عرضَه على أئمَّة النَّقد في زمانه فاستحسنوه منه.

4-من أهمِّ الأسباب الْمُوجِبَة لعلو مرتبة أحاديث كتاب البخاري وصحتها، إجماع الأئمَّة والعلماء على صحة ما في كتاب البخاري في الجملة، وتلقي الأمَّة لأحاديثه بالقبول إلا أحرفا يسيرة مما انتقد عليه، وأنَّه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب اللهY.

---

[101]- هذه الشروط مأخوذة من كتاب: "شروط الناقد لأحاديث الصحيحين، للدكتور ياسر الشمالي"، وهو بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين الذي أقيم بالأردن، مع بعض التصرف بالزيادة أو النقص، أو الشرح والإضافة.

5-أنَّ لا يجوز لأحد كائنا من كان انتقاد الأحاديث التي لم ينتقدها أحد من الأئمة والعلماء وهي المجمع عليها والمتلقاة بالقبول.

6-يجوز لمن كانت له الأهلية الكاملة أن يتكلم على الأحاديث المنتقدة في البخاري، ويكون عمله عندئذ ترجيحا بين اختيارِ البخاري واختيار من انتقده.

ثانيا: التَّوصيات

-عقد مؤتمرات للدِّفاع عن كتب السُّنَّة وبيان طريقة تدوينها ومناهجها، والأسباب العلمية والموضوعية التي تدلل على مكانتها.

-طباعة أعمال المؤتمر في كتاب ونشره في وسائل الإعلام ليتسنَّى الاستفادة من البحوث المقدَّمة فيه.

أهمُّ المصادر والمراجع

-أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م.

-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

-الإمام البخاري وجامعه الصحيح، خلدون بن محمد سليم الأحدب، دار النوادر، دمشق-سوريا، الطبعة الثالثة، 1441هـ-2020م.

-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، 1403هـ-1983م، دط.

-الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ-1997م.

-الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412هـ.

-النكت على صحيح البخاري، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1426هـ-2005م.

-النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.

-تاريخ بغداد أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004 م.

-تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار-بيروت، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1405هـ.

-تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط.

-تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، 1435هـ-2014م.

-سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ-1985م.

-شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمَّد بن موسى الحازمي، ضمن ثلاثة رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م.

-شروط الناقد لأحاديث الصَّحيحين، للدكتور ياسر الشمالي، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين الذي أقيم بالأردن.

-صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ-1987م.

-طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.

-فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.

-مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة-السعودية، 1425هـ-2004م.

- معرفة أنواع علم الحديث=مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.

-معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، اعتنَى بنشره: السيد معظم حسين، الطبعة الأولى 1356هـ-1937م.

-منهج النقد عند المحدثين، محمد مصطفى الأعظمي، دار الكوثر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة: 1410هـ-1990م.

-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكَر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الثالثة، 1443هـ-2021م.

-هداية الساري لسيرة البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ودار الكمال المتحدة، سورية-دمشق، الطبعة الأولى: 1432هـ-2011م.

-هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، الطبعة الثالثة، 1420هـ-2000م.